الفصل التاسع

الطريق إلى الأمام

العولمة اليوم لا تعمل لصالح فقراء العالم. وهي لا تعمل لصالح البيئة. ولا تعمل لصالح الاستقرار الاقتصادي العالمي. لقد كانت إدارة مرحلة التحول من نظام الشيوعية إلى نظام اقتصاد السوق سيئة جداً، باستثناء الصين وفيتنام وعدة دول من أوروبا الغربية، فقد ازداد الفقر عندما انخفض الدخل.

لقد كان للبعض إجابة سهلة وهي التخلي عن العولمة. وهذا الأمر غير ممكن وغير مرغوب. كما ذكرت في الفصل الأول، لقد جلبت العولمة أيضاً منافع جمّة، فقد كان نجاح شرق آسيا مستنداً إلى العولمة، خاصة في فرص التجارة والدخول المتسارع إلى الأسواق والتكنولوجيا. لقد جلبت العولمة صحة أفضل، وكذلك مجتمعاً مدنياً عالمياً ناشطاً يكافح لمزيد من الديمقراطية ولمزيد من العدالة الاجتماعية. المشكلة ليست في العولمة، لكن كيف تمت إدارتها. يكمن جزء من المشكلة بالمؤسسات الاقتصادية الدولية، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية التي ساعدت على وضع قوانين اللعبة. لقد قاموا بهذا بالطرق التي عادة ما كانت تخدم مصالح الدول الصناعية الأكثر تقدماً ومصالح محددة داخل تلك الدول أكثر مما خدمت أولئك من هم في الدول النامية. لم تقم تلك المؤسسات فقط بخدمة تلك المصالح بشكل اعتيادي، بل لقد فهمت العولمة من مفاهيم عقلية ضيقة ومحددة صيغت برؤية محددة للاقتصاد والمجتمع.

المطالبة بالإصلاحات واضحة من اللجان التي يعيِّنها الكونغرس ومجموعة المؤسسات التي تضم كبار خبراء الاقتصاد الذين يكتبون التقارير حول التغيرات في الهيكلية المالية العالمية إلى المظاهرات التي ميزت معظم اللقاءات العالمية. مقابل هذا، حدث هناك بالفعل بعض التغيّر. جولة مفاوضات التجارة الجديدة التي تم الاتفاق عليها في شهر نوفمبر 2001 في مدينة الدوحة في قطر، صُنفت "كجولة

تطوير"، لم تُكرس فقط لفتح الأسواق أكثر، بل لتصحيح بعض اختلافات التوازن في الماضي. لقد غيَّر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي خطابه، فهناك أحاديث أكثر بكثير عن الفقر، وعلى الأقل في البنك الدولي، هناك محاولة مخلصة لتنفيذ التزاماته بأن "يترك القيادة للدولة" في تطبيق برامجه في العديد من الدول. لكن العديد من نقاد المؤسسات الدولية يشك في صحة هذا. يرى النقاد أن هذه التغيُّرات جاءت ببساطة جراء مواجهة هذه المؤسسات للواقع السياسي الذي فرض عليها التغيير إن أرادت الاستمرار. يشك النقاد بوجود التزام حقيقي. لم تهدأ شكوك النقاد عندما عيّن صندوق النقد الدولي، في عام 2000، لثاني مركز فيه شخصاً كان من كبار الخبراء الاقتصاديين في البنك الدولي خلال الفترة التي أنجز فيها إيديولوجية تأسيسية للسوق. بعض النقاد لديهم شكوكهم الكثيرة حيال هذه الإصلاحات التي تابعوا طلبها لمزيد من الأعمال الضخمة كإلغاء صندوق النقد الدولي، لكني أعتقد أن هذا بلا معنى. إذا كان لصندوق النقد أن يلغى، فمن الممكن جداً أن يعاد إنشاؤه بشكل آخر. في أوقات الأزمات الدولية، يحب قادة الحكومات أن يشعروا بوجود من يتحمل المسؤولية، وأن وكالة دولية تقوم بعمل ما. اليوم يقوم صندوق النقد الدولي بهذا الدور.

أنا أعتقد بأنه يمكن إعادة تشكيل العولمة لتدرك إمكانياتها في القيام بالأعمال الجيدة وأعتقد بأنه يمكن إعادة تشكيل المنظمات الاقتصادية الدولية بالطرق التي ستساعد على القيام بذلك. لكن لنفهم كيف يجب أن يعاد تشكيل هذه المنظمات، نحن بحاجة لنفهم بشكل أفضل الأسباب التي أدّت إلى فشل هذه المنظمات فشلاً ذريعاً.

المصالح والإيديولوجيا

سبق لنا أن رأينا في الفصل الأخير كيف فشلت هذه المنظمات، بالنظر إلى سياسات صندوق النقد الدولي كمنظمة كانت تسعى لخدمة مصالح الأسواق المالية أكثر من سعيها إلى إنجاز مهمتها الأصلية في مساعدة الدول خلال الأزمات وإرساء الاستقرار الاقتصادي العالمي، نستطيع أن نفهم ما بدا أنه مجموعة من السياسات العقلانية كانت سياسات غير مترابطة ومتناقضة.

إذا كانت المصالح المالية قد سيطرت على التفكير في صندوق النقد الدولي، فقد كان للمصالح التجارية دوراً مسيطراً مساوياً في منظمة التجارة العالمية. في

الوقت الذي يكرِّس فيه صندوق النقد القدر الضئيل من الاهتمام لمصالح الفقراء، حيث أن هناك المليارات المتوفرة لإنقاذ المصارف، ولكن لا يوجد هناك مبالغ زهيدة لتقديم تعويضات الغذاء لأولئك الذين تم تسريحهم من عملهم نتيجة لبرامج الصندوق، فإن منظمة التجارة العالمية تضع التجارة فوق كل شيء آخر. قالت منظمة التجارة العالمية لأولئك الذين يبحثون عن تحريم استخدام الشبكات التي تصطاد سمك القريدس، ولكنها تصطاد معها أيضاً السلاحف المهدّدة بالانقراض بأن مثل تلك القوانين ستكون تعدٍّ غير مبرر على التجارة الحرة. لقد اكتشفوا الاعتبارات التجارية طغت على كل شيء آخر بما فيه البيئة.

في الوقت الذي بدت فيه المنظمات تسعى لتحقيق المصالح التجارية والمالية قبل كل شيء، فإنها لم تر الأمور بتلك الطريقة. لقد آمنت تلك المنظمات بصدق الأجندة التي كانوا يسعون إلى تطبيقها ضمن إطار اهتمامهم العام. على الرغم من وجود الدلائل التي تدحض هذا، فقد آمن العديد من وزراء التجارة ووزراء المالية وحتى بعض القادة السياسيين بأن تحرير الأسواق المالية سيعود بالفائدة على كل الناس أخيراً. لقد آمن البعض بهذا بشدة لدرجة أنهم دعموا إرغام الدول على قبول تلك "الإصلاحات"، وأياً تكن الوسيلة، حتى وإن هناك القليل من الدعم الشعبي لمثل تلك المعايير.

إن التغيُّر الأعظم لم يكن فقط في المنظمات نفسها، بل في العقلية، مثل الاهتمام بالبيئة، والتأكد من أن يكون للفقراء دور في اتخاذ القرارات التي تؤثر بهم، وترويج الديمقراطية والتجارة العادلة وهما أمران ضروريان للوصول إلى الفوائد المرجوة من العولمة. المشكلة هي أن المنظمات عكست عقلية أولئك المسؤولين عن تلك المنظمات. إن محافظ البنك المركزي التقليدي يبدأ يومه بالنظر إلى إحصاءات التضخم، لا إلى إحصاءات الفقر، ووزراء المالية يهتمون بأعداد الخبراء ولا يهتمون بمؤشرات التلوث.

إن العالم مكان معقد. فكل فئة بالمجتمع تركز على الجزء من الحقيقة الذي يؤثر فيها أكثر. فالعمال يهتمون بفرص العمل والدخل، والمموِّلون يهتمون بنسب الفائدة واستيفاء مستحقاتهم. نسب الفائدة المرتفعة هو أمر جيد للدائنين، لأنها تضمن لهم استرداد ما دفعوا. لكن العمال يروون فيها تسريعاً لظهور التراجع الاقتصادي، هذا بالنسبة لهم يعني البطالة. لا عجب في أن يتوجّسوا الخطر في نسب

الفوائد المرتفعة. الخطر الحقيقي بالنسبة للمموِّل الذي أقرض أمواله على المدى البعيد هو التضخم. التضخم قد يعني أن الدولارات التي سيستردها هي أقل قيمة من الدولارات التي أقرضها.

في مناقشة السياسة العامة، يجادل البعض بصراحة على أساس مصالحه الشخصية الخاصة. كل شيء يُعبر عنه في إطار المصلحة العامة. إن تقدير الكيفية التي يمكن من خلالها لسياسة معينة أن تؤثر في المصلحة العامة يتطلّب وجود نموذج، وهي رؤية لطريقة عمل النظام برمته. قدَّم آدم سميث **Adam Smith** مثل ذلك النموذج، مناقشاً باسم الأسواق، بينما كان كارل ماركس **Karl Marx** منتبهاً للآثار السلبية التي تمارسها الرأسمالية على العمال في زمانه، مقدِّماً نموذجاً بديلاً. على الرغم من العديد من أخطائه المدونة، كان لنموذج ماركس تأثير هائل، خاصة في الدول النامية حيث بدت الرأسمالية بالنسبة للمليارات من الطبقة الفقيرة أنها لا تلتزم بوعودها. لكن بانهيار الإمبراطورية السوفييتية، أصبح ضعف هذا النموذج واضحاً. مع هذا الانهيار والهيمنة الاقتصادية العالمية للولايات المتحدة انتشر نموذج اقتصاد السوق.

لكن ليس هناك فقط نموذج واحد لاقتصاد السوق. هناك اختلافات صادمة بين النسخة اليابانية من نظام السوق وبين النسخة الألمانية والسويدية والأمريكية. هناك العديد من الدول لديها معدلات دخل توازي معدلات الدخل في الولايات المتحدة الأمريكية، لكن نسب التفاوت فيها أقل والفقر أقل ومعايير الحياة من النواحي الصحية وغيرها هي مستويات أعلى (على الأقل بمقاييس أولئك الذين يعيشون في تلك الدول). في الوقت الذي كانت فيه سياسة السوق محور النسخة السويدية والأمريكية من الرأسمالية، كان للحكومات أدوار مختلفة تماماً في تلك الدول. في السويد، تقلّدت الحكومة مسؤوليات أضخم في إرساء الرخاء الاجتماعي، وهي مستمرة في تقديم خدمات صحية أفضل بكثير، وتأمينات بطالة أفضل بكثير، وفوائد تقاعدية أفضل بكثير مما تقدمه الولايات المتحدة. ومع هذا فقد كانت ناجحة بكل ما قامت به، حتى بالاختراعات المتعلقة بـ"الاقتصاد الجديد". بالنسبة للعديد من الأمريكيين، لا كلهم، لقد عمل النموذج الأمريكي بشكل جيد، أما السويد فقد رأت النموذج الأمريكي نموذجاً غير مقبول، وهي تعتقد أن النموذج الذي انتهجته خدمها بشكل أفضل. بالنسبة للآسيويين، كان هناك العديد من

النماذج التي عملت بشكل جيد، وهذا يصح على ماليزيا وكوريا وكذلك الصين وتايوان مع الأخذ بعين الاعتبار الأزمة المالية العالمية.

خلال الخمسين سنة الماضية، أوضح علم الاقتصاد الأسباب والشروط التي من خلالها تعمل الأسواق بشكل جيد ومتى لا تفعل. لقد أظهرت تلك التفسيرات لماذا قد تقود الأسواق إلى تقليل الإنتاج في بعض الأشياء، كالبحوث الأساسية، وإلى زيادة الإنتاج في أمور أخرى، كالتلوث. حالات فشل الأسواق الأكثر مفاجئة هي الانهيارات الاقتصادية المتكررة في فترات زمنية محددة، وحالات التراجع الاقتصادي، وحالات الكساد الاقتصادي، التي أساءت للنظام الرأسمالي خلال المئتي سنة المنصرمة، والتي تركت أعداداً ضخمة من العمال عاطلين عن العمل وجزءاً كبيراً من الأسواق المالية بدون منفعة. لكن هذه هي الأمثلة الأكثر وضوحاً لحالات فشل الأسواق، لكن هناك أمثلة لا تحصى عن حالات فشل صغيرة، حالات فشلت فيها الأسواق في إنتاج الدخل الكافي.

تستطيع الحكومة لعب دور جوهري، وقد فعلت، ليس فقط بجعل حالات فشل الأسواق أقل حدة، بل أيضاً بضمان العدالة الاجتماعية. قد تجعل عمليات السوق بنفسها العديد من الناس مع القليل من موارد العيش. في الدول التي كانت الأكثر نجاحاً، كالولايات المتحدة وشرق آسيا، قامت الحكومات بالاضطلاع بهذا الدور إلى حد بعيد وتحملت المسؤولية بشكل جيد. لقد قدمت الحكومات تعليماً عالي المستوى للجميع وجددت الكثير من البُنى التحتية، بما فيها البُنى التحتية المؤسساتية، كالنظام القانوني المطلوب لعمل الأسواق بكفاءة. لقد نظمت القطاع المالي لتضمن عمل الأسواق المالية بالطريقة التي يفترض منها أن تعمل بها، لقد قدَّمت شبكة أمان للطبقة الفقيرة. لقد شجعت التكنولوجيا من وسائل الاتصال إلى الزارعة إلى المحركات النفاثة إلى الرادار. في الوقت الذي تُجرى فيه مناقشات نشطة في الولايات المتحدة وفي أماكن أخرى حول الدور المخصص الذي يجب أن تقوم به الحكومة، هناك اتفاق عام بأن للحكومة دوراً في جعل أي مجتمع وأي اقتصاد يعمل بكفاءة وبإنسانية.

هناك اختلافات مهمة حول السياسة الاقتصادية والاجتماعية في أنظمتنا الديمقراطية. بعض من هذه الاختلافات تتعلق بالقيم، إلى أي مدى يجب أن نكون مهتمين ببيئتنا (ما هو حجم الإساءات البيئية التي علينا تحملها، إذا حققت دخلاً

قومياً إجمالياً أعلى)، إلى أي حد يجب أن نكون مهتمين بالطبقة الفقيرة (إلى أي حد يمكننا أن نكون مستعدين لنضحي بدخلنا الإجمالي، إن كان هذا يتيح لبعض الفقراء الخروج من دائرة الفقر، أو ليكونوا بحال أفضل بقليل)، أو إلى أي حد يجب أن نكون مهتمين بالديمقراطية (هل نحن مستعدون للمقايضة بالحقوق الأساسية، كحقوق إنشاء الاتحادات، إذا آمنا أنه في النتيجة، أن الاقتصاد سينمو بصورة أسرع). بعض هذه الاختلافات تتعلق بوظائف الاقتصاد. الافتراضات التحليلية واضحة وهي أنه عندما يكون هناك معلومات أو أسواق غير كاملة (وهي حالة دائمة)، سيكون هناك، من حيث المبدأ، تدخّلات من قبل الحكومة، حتى الحكومة التي تعاني من المعلومات غير الكاملة نفسها، تلك التدخّلات التي من شأنها أن ترفع من كفاءة الأسواق. كما رأينا في الفصل الثالث، الافتراضات التي تخفي أسس السوق لا تستمر في الدول المتقدمة بينما تترك وحيدة في الدول النامية. لكن لا يزال مناصرو أسس السوق يجادلون بأن عدم كفاءة الأسواق صغيرة نسبياً وأن عدم كفاءة الحكومة كبيرة نسبياً. إنهم يرون الحكومة كجزء من المشكلة لا كجزء من الحل، اللوم في تفشّي البطالة يقع على عاتق الحكومة لوضعها أجوراً مرتفعة جداً أو لإعطائها الكثير من السلطة للاتحادات.

لقد كان آدم سميث منتبهاً أكثر إلى محدودية السوق بما فيها تهديدات المنافسة المغلقة، من أولئك الذين ادّعوا أنهم أتباعه المعاصرون. لقد كان سميث أكثر انتباهاً أيضاً للمحتوى السياسي والاجتماعي الذي يجب أن تعمل ضمنه كل السياسات الاقتصادية. التماسك الاجتماعي مهم لعمل الاقتصاد، العنف في المدن في أمريكا اللاتينية والنزاعات الأهلية في إفريقيا خلقت مناخات معادية للاستثمار والنمو. لكن في الوقت الذي يؤثر فيه التماسك الاجتماعي على الأداء الاقتصادي، فإن العكس صحيح أيضاً. إن السياسات المفرطة في الصارمة، سواء كانت سياسات مالية انكماشية أو سياسات نقدية في الأرجنتين، أو إيقاف تعويضات الغذاء للفقراء في أندونيسيا، فمن المتوقع لها أن تمهِّد الطريق لقيام الاضطرابات. هذا بالضبط ما ستكون عليه الحالة عندما يعتقد أن هناك ظلماً كبيراً، كالمليارات التي ذهبت إلى الاتحاد وإلى الإنقاذ المالي في أندونيسيا، ولم تترك شيئاً لأولئك الذين دفعوا إلى البطالة.

في عملي الخاص، في كتاباتي وفي دوري كمستشار اقتصادي للرئيس وكبير

الخبراء الاقتصاديين في البنك الدولي، فقد أيّدت رؤية متوازنة لدور الحكومة، دوراً يدرك محدودية وفشل الأسواق والحكومة على حد سواء، ولكن يرى كلا الجانبين يعملان معاً، في شراكة مع الطبيعة الدقيقة لتلك الشراكة والتي تختلف بين الدول، بالاعتماد على مدى تطور تلك الدول على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

لكن مهما تكن درجة تطور أي دولة على الصعيد السياسي وعلى الصعيد الاقتصادي، فالحكومة هي من تصنع الفرق. الحكومات الضعيفة والحكومات المتطفلة كلاهما أضر بالاستقرار وبالنمو. ظهرت الأزمة المالية في آسيا بسبب غياب التشريعات الكافية في القطاع المالي، ظهرت مافيا الرأسمالية في روسيا بسبب الفشل في فرض أسس النظام والانضباط. لقد قادت عملية الخصخصة بغياب البُنى المؤسساتية التحتية خلال مرحلة التحول إلى تعرية الأصول أكثر مما قادت إلى إرساء الرخاء. في دول أخرى، كانت الاحتكارات المخصخصة، بدون تشريعات، أكثر قدرة على الاستفادة من المستهلكين من الاحتكارات الحكومية. على خلاف هذا، قادت عملية الخصخصة المترافقة مع التشريعات وإعادة هيكلة الاتحادات والتعاون الحكومي القوي إلى نمو أكبر.

لكن الفكرة التي أطرحها هنا هي ليست لحل هذه الاختلافات، أو للدفع بمفهومي الخاص المتعلّق بدور الحكومة والأسواق، إنما تأكيد أن هناك اختلافات حقيقية حول هذه القضايا حتى بين الخبراء الاقتصاديين المخضرمين. بعض نقاد السياسات الاقتصادية وخبراء الاقتصاد انتقلوا إلى النتيجة فوراً بأن خبراء الاقتصاد لا يتوافقون دائماً، ولهذا يحاول هؤلاء رفض كل ما يقوله خبراء الاقتصاد. وهذا خطأ. في بعض القضايا، كضرورة أن تعيش الدولة على مقدراتها، ومخاطر التضخم الهائل، هناك اتفاق عام حولها.

المشكلة هي أن صندوق النقد الدولي (وأحياناً المنظمات الاقتصادية العالمية الأخرى) يعرض ما يتلقّاه من قوانين مقترحة وتوصيات سياسية لا إجماع عاماً عليها، في الحقيقة، في قضية تحرير الأسواق المالية، كان هناك دعم ضئيل لها ودعم كبير ضدها. بينما كان هناك إجماع على قضية أن الاقتصاد لا يمكنه النجاح في ظل التضخم المالي الهائل، ليس هناك إجماع حول المكاسب من تخفيض التضخم إلى مستويات أقل وأقل، هناك تأييد قليل لفكرة دفع التضخم إلى مستويات أقل وأقل لتتساوى العوائد مع التكلفة، وحتى أن بعض خبراء الاقتصاد يعتقدون بأن هناك فوائد سلبية من دفع التضخم إلى مستويات منخفضة جداً.

لم ينشأ الاستياء من العولمة فقط من السياسات الاقتصادية التي يبدو أنها دُفعت لتطغى على كل شيء آخر، بل بسبب رؤية معينة للسياسات الاقتصادية، وهي رؤية أسس السوق، التي يتم الدفع بها لتطغى على كل الرؤى الأخرى. مناهضة العولمة في أجزاء عديدة من العالم هي ليست مناهضة للعولمة بحد ذاتها، والتي تشكل مصادر جديدة للأموال المطلوبة للنمو وأسواق جديدة للتصدير، بل هي مناهضة لمجموعة معينة من التعليمات، ولسياسات إجماع واشنطن التي فرضتها المؤسسات المالية العالمية. وهي ليست مجرد مناهضة للسياسات بحد ذاتها، بل لفكرة أن هناك مجموعة وحيدة من السياسات الصحيحة. هذه الفكرة تتعارض مع كل من السياسات الاقتصادية، التي تؤكد على التبادلات التجارية، ومع الفهم العادي العام. في أنظمتنا الديمقراطية لدينا مناقشات نشطة تتعلق بكل مظهر من مظاهر السياسة الاقتصادية، ليس فقط بالسياسات الاقتصادية الكبرى، بل بأمور مثل الهيكل المناسب لقوانين الإفلاس أو خصخصة الأمن الاجتماعي. العديد من باقي العالم يشعر وكأنه يتم حرمانه من اتخاذ اختياراته الخاصة، أو حتى إرغامه على اتخاذ الخيارات التي رفضتها دول مثل الولايات المتحدة.

لكن في الوقت الذي حرم فيه الالتزام بإيديولوجية معينة دولاً من الخيارات التي كان يجب أن تكون خياراتها، فقد أسهم أيضاً بقوة في حالات الفشل التي أصابتهم. الهياكل الاقتصادية في كل منطقة من العالم تختلف بشكل واضح، فعلى سبيل المثال، كان لشركات دول شرق آسيا مستويات مرتفعة من الديون، بينما كان لأولئك في أمريكا اللاتينية دين أقل نسبياً. الاتحادات قوية جداً في أمريكا اللاتينية وضعيفة نسبياً في أغلب آسيا. الهياكل الاقتصادية تتغير أيضاً مع مرور الوقت، وهذه النقطة تم التأكيد عليها خلال مناقشات الاقتصاد الجديد للسنوات القريبة العهد. هذه التطورات في السياسات الاقتصادية للثلاثين سنة الماضية ركزت على دور المؤسسات المالية وعلى المعلومات وعلى النماذج المتغيّرة للمنافسة الدولية. لقد لاحظت كيف غيّرت هذه التغيرات الآراء المتعلقة بكفاءة اقتصاد السوق. لقد غيّرت أيضاً الآراء المتعلقة بالاستجابات المناسبة للأزمات.

هذه الآراء الجديدة والأهم منها المعاني المتضمنة فيها للسياسة الاقتصادية قوبلت بالمقاومة من جانب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فقط لأن هذه المؤسسات كانت قد قاومت النظر إلى تجارب شرق آسيا، التي لم تنتهج سياسات

إجماع واشنطن والتي كانت قد نمت بصورة أسرع من أي منطقة في العالم. هذا الفشل في فهم دروس علم الاقتصاد الحديث ترك هذه المؤسسات غير مستعدة للتعامل مع أزمة شرق آسيا عندما ظهرت، وأقل قدرة على دعم النمو حول العالم.

شعر صندوق النقد الدولي أن لديه حاجة قليلة لأخذ هذه الدروس، لأنه كان يعلم الإجابات، لو لم يقدِّم علم الاقتصاد تلك الدروس، لقامت الإيديولوجية، بإيمانها البسيط بالأسواق الحرة، بذلك. تقدم الإيديولوجية العدسة التي من خلالها يستطيع المرء رؤية العالم، ومجموعة من الاعتقادات المتماسكة بقوة لدرجة بالكاد تتطلّب تأكيدات تجريبية. الأدلة التي تتناقض مع تلك الاعتقادات ترفض فوراً. بالنسبة لمن يؤمن بالأسواق الحرة وغير المكبلة، كان تحرير الأسواق المالية مرغوباً بشكل واضح، لا يحتاج المرء لدليل على أنه دعم النمو. الدليل الذي تسبب بعدم الاستقرار سيتم استثناؤه كواحد من تكاليف التعديل، وكجزء من الألم الذي توجّب قبوله في مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق.

الحاجة إلى مؤسسات عامة عالمية

لا نستطيع الرجوع عن العولمة، فقد وجدت لتبقى. القضية هي في كيف نجعلها تعمل، يجب أن يكون هناك مؤسسات عامة عالمية لتساعد في وضع القوانين.

يجب على هذه المؤسسات العالمية أن تركّز بالطبع على قضايا حيث يكون العمل الجماعي العالمي مرغوباً فيه أو حتى ضرورياً. لقد كان هناك خلال العقود الثلاثة الماضية فهم متزايد للظروف التي في ظلها يكون العمل الجماعي، وعلى اختلاف مستوياته، مطلوباً. لقد ناقشتُ سابقاً كيف يكون العمل الجماعي مطلوباً عندما لا تعطي الأسواق نفسها دخلاً فعالاً. عندما يكون هناك عوامل خارجية، أي عندما يكون لعمل الأفراد نتائج على الآخرين، التي لم يدفعوا مقابلها ولم يتم تعويضهم عنها، والسوق بحالته الطبيعية سيتسبب في زيادة إنتاج بعض السلع وقلة إنتاج بعضها الآخر. لا يمكن الاعتماد على الأسواق لإنتاج السلع ذات الطابع العام بجوهرها، مثل الدفاع. فشلت الأسواق في التواجد في بعض المناطق، لقد قدَّمت الحكومات قروضاً للطلاب، على سبيل المثال، لأن السوق بمفرده فشل في تقديم التمويل للاستثمارات في القوى البشرية العاملة. ولأسباب مختلفة هناك طفرات وهناك حالات إفلاس، لأن الأسواق ليست ذاتية التنظيم، لذا فللحكومة دور مهم في دعم الاستقرار الاقتصادي.

خلال العقد الماضي، كان هناك فهم متزايد للمستوى، المحلي أو القومي أو العالمي، المناسب الذي يكون في ظله العمل الجماعي مرغوباً. الأعمال التي فوائدها تتزايد بشكل كبير على الصعيد المحلي (كالأعمال المتعلقة بالتلوث المحلي) يجب تنفيذها على المستوى المحلي، بينما الأعمال التي تقدِّم الفائدة للمواطنين في الدولة بأكملها يجب أن تنجز على المستوى القومي. كانت العولمة تعني بأن هناك إدراكاً متزايداً للأماكن التي يكون التأثير فيها عالمياً. إنه في هذه الأماكن حيث يكون العمل الجماعي مرغوباً، وتكون أنظمة الحكومة العالمية ضرورية. إن إدراك تلك المناطق يتوازى مع إنشاء المؤسسات العالمية لتعنى بتلك الأمور. يمكن التفكير بمنظمة الأمم المتحدة كمنظمة تركز على قضايا الأمن السياسي العالمي، بينما المنظمات المالية العالمية، وعلى وجه الخصوص صندوق النقد الدولي يفترض منها أن تركز على الاستقرار المالي العالمي. كلا المنظمتين يمكن التفكير بأنهما تتعاملان مع العوامل الخارجية يمكن تنفيذها بأبعادها العالمية. يمكن للحروب المحلية أن تورط آخرين وتصبح على مستوى العالم، ما لم يتم احتواؤها وحلها. يمكن للتراجع الاقتصادي في بلد ما أن يؤدي إلى تراجعات اقتصادية في أماكن أخرى. كان القلق العالمي في عام 1998 من أن الأزمة في الأسواق الناشئة قد تقود إلى انهيار كامل في الاقتصاد العالمي.

لكن هذه ليست وحدها الأماكن التي يكون فيها العمل الجماعي العالمي ضرورياً. هناك قضايا بيئية عالمية وخاصة تلك المتعلقة بالمحيطات والغلاف الجوي. إن ظاهرة التسخين الحراري التي سببها استخدام الدول الصناعية للوقود الإحفوري، والذي يقود إلى التركيز على الغازات الضارة مثل غاز الكربون (CO_2)، يؤثر على أولئك الذين يعيشون في الدول غير الصناعية سواء في جزيرة في بحر الجنوب أو في قلب إفريقيا. إن الثقب في طبقة الأوزون الذي تسبب به استخدام الكلوروفلوركربون chlorofluorocarbons (CFCs) يؤثر بطريقة مشابهة على كل شخص، لا فقط على من استخدم تلك المواد الكيميائية. عندما ازدادت أهمية هذه القضايا البيئية العالمية، تم التوقيع على معاهدات دولية. عملت بعض المعاهدات بشكل جيد ومتميز، كالمعاهدة التي ركزت على مشكلة الأوزون (كمعاهدة مونتريال عام 1987)، وبعضها الآخر، كتلك التي تتناول التسخين الحراري، لا يزال لديها الكثير من العمل المهم تجاه تلك المشكلة.

هناك أيضاً قضايا الصحة العالمية مثل انتشار الأمراض المعدية مثل الإيدز AIDS، التي لا تحدها حدود. لقد نجحت منظمة الصحة العالمية بالقضاء على بضعة أمراض، خاصة مرض عمى الأنهار والجدري، لكن في مجالات أخرى من مجالات الصحة العامة العالمية كانت التحديات هائلة. المعرفة بحد ذاتها هي خدمة عالمية مهمة، إن نتائج الأبحاث يمكن أن تعود بالفائدة على أي إنسان في أي مكان دون تكلفة إضافية.

إن المساعدات الإنسانية الدولية هي شكل من أشكال العمل الجماعي الذي ينطلق من مبدأ التعاطف مع الآخرين. بالقدر الذي يمكن أن تكون عليه الأسواق من الكفاءة، فهي لا تضمن أن يكون للأفراد طعام كافٍ أو ملابس أو مأوى. إن مهمة البنك الدولي الأساسية هي القضاء على الفقر، ليس بتقديم المساعدات الإنسانية في وقت الأزمات بقدر ما يكون من مساعدة الدول على النمو وجعلها تقف على قدميها.

على الرغم من المؤسسات المتخصصة في معظم هذه المناطق كانت قد تطورت وفقاً لحاجات معينة، فإن المشاكل التي تواجهها تلك المؤسسات عادة ما تكون متداخلة. الفقر قد يقود إلى الانحطاط البيئي والانحطاط البيئي قد يسهم في الفقر. الناس في الدول الفقيرة مثل النيبال ومع قلة مصادر الحرارة والطاقة لجأت إلى قطع أشجار الغابات، وهو ما تسبب في تعرية الأرض من الأشجار والغطاء النباتي للحصول على الوقود اللازم للحرارة والطهي، والذي يقود إلى تفكك التربة وبالتالي إلى إضعافها أكثر.

العولمة وبتشجيعها على التعاون بين الناس في العالم، قد زادت الحاجة إلى العمل الجماعي العالمي وعلى أهمية البضائع اللاسوقية. إذاً فإنه من غير المفاجئ إن لم تتمكن تلك المنظمات العالمية التي تم إنشاؤها وفقاً لحاجات معينة من العمل بالشكل الأمثل، لأن المشاكل معقدة والعمل الجماعي على اختلاف مستوياته صعب. لكن في فصول سابقة سجلنا شكاوى تعلّقت بأمور أكثر من اتّهام تلك المؤسسات بعدم العمل بالشكل الأمثل. كانت أخطاء تلك المنظمات خطيرة في بعض الحالات، وفي حالات أخرى دفعت هذه المنظمات بأجندات غير متوازنة، جعلت البعض يستفيد من العولمة أكثر مما فعل الآخرون، والبعض يتعرض للضرر الحقيقي.

الدور الحكومي

لقد تتبعنا فيما سبق أخطاء العولمة من جهة وضعها لقوانين اللعبة، والمصالح التجارية والمالية والمفاهيم العقلية التي بدا أنها تغلغلت داخل المؤسسات الاقتصادية العالمية. بدأت تنتشر رؤية خاصة لدور الحكومة والأسواق، رؤية لم تكن مقبولة عالمياً داخل الدول المتطورة، ولكن تم فرضها على الدول النامية وعلى السياسات الاقتصادية في مراحل التحول.

السؤال الذي يطرح نفسه هو، لماذا حدث هذا؟ والإجابة على هذا السؤال ليست صعبة الإيجاد. إنهم وزراء المالية ومحافظو البنك المركزي الذين جلسوا حول الطاولة في صندوق النقد الدولي يضعون القرارات ووزراء التجارة في منظمة التجارة العالمية. إنهم يرون العالم من خلال مفاهيم معينة حتمية وضيقة، حتى عندما بالغوا في الدفع بسياسات تتعلق بالمصالح القومية الواسعة لدولهم (أو عندما بالغوا أكثر، في بعض الحالات، بفرض سياسات تتعلّق بمصالح عالمية أوسع).

لقد أصبح من الواضح الحاجة للتغيير في الذهنية. لكن ذهنية أية مؤسسة مرتبطة بشكل حتمي للجهة المسؤولة بشكل مباشر. حقوق الانتخاب لها أهميتها، وحقوق أولئك الذين لديهم مقعد على الطاولة تهم، حتى وإن كانت حقوقهم الانتخابية محدودة. إنها تقرر الأصوات التي تُسمع. إن صندوق النقد الدولي ليس مهتماً فقط بالتنظيم التقني بين المصارف، كجعل أنظمة تحويل الشيكات أكثر كفاءة. إن أعمال صندوق النقد الدولي تؤثر في حياة ومصير المليارات في الدول النامية، ومع هذا لديها القليل لتؤثر في أعماله. إن العمال الذين يُطردون من أعمالهم نتيجة لبرامج الصندوق ليس لديهم مقعد على الطاولة، بينما موظفو البنوك الذين يصرون على استيفاء مستحقاتهم، هم ممثلون بشكل جيد من خلال وزراء المالية ومن خلال محافظو البنوك. إن النتائج المترتبة عن أية سياسة هي نتائج متوقعة، كما كانت نتائج تقديم حزم الإنقاذ المالي التي تهتم بتسديد الدائنين أكثر من اهتمامها بالمحافظة على الاقتصاد بطاقة التشغيل الكاملة. إن النتائج المترتبة على اختيار إدارة المنظمة كذلك كانت متوقعة، فقد كان هناك اهتمام بإيجاد القائد الذي تنسجم آرائه مع "المساهمين" المتنفّذين أكثر من الاهتمام بإيجاد قائد متمرس بمشاكل الدول النامية، الذي هو عماد عمل صندوق النقد اليوم.

إن دور الحكومة في منظمة التجارة العالمية هو أمر أشد تعقيداً. كما هو الحال في صندوق النقد الدولي، فإن أصوات وزراء المالية هي التي تُسمع. لا عجب

إذاً، بأن يكون هناك القليل من الاهتمام بالبيئة. في الوقت الذي تضمن فيه ترتيبات الإدلاء بالأصوات في صندوق النقد الدولي السيطرة المسبقة للدول المتنفّذة، يكون لكل دولة في منظمة التجارة الدولية صوتها ويتم اتخاذ القرارات وفق مبدأ الإجماع. لكن من ناحية الممارسة العملية، فقد كانت السيطرة في الماضي للولايات المتحدة وأوروبا واليابان. وهو الأمر الذي يجري تغييره الآن. في الاجتماع الأخير في الدوحة، أصرت الدول النامية أنه في حال كانت هناك جولة أخرى من مفاوضات التجارة ستجرى، فيجب الاستماع إلى اهتماماتها، وقد حصلت تلك الدول على بعض الامتيازات المهمة. بالتحاق الصين بمنظمة التجارة العالمية، أصبح للدول النامية صوتاً قوياً يساندها على الرغم من مصالح الصين ومصالح العديد من الدول النامية الأخرى لا تلتقي بشكل كامل.

إن التغيّر الأساسي المطلوب لجعل العولمة تعمل بالطريقة التي يجب أن تعمل بها هو التغيير في دور الحكومة. هذا يستدعي تغيير حقوق التصويت في صندوق النقد الدولي وفي البنك الدولي وتغييرات في كل المنظمات المالية الدولية ليضمن أن لا يتم الإصغاء فقط لأصوات وزراء التجارة الذين تسمع أصواتهم في منظمة التجارة العالمية أو أصوات وزراء المالية والخزانة التي تسمع أصواتهم في صندوق النقد الدولي وفي البنك الدولي.

إن إحداث تلك التغييرات لن يكون بالأمر السهل. الولايات المتحدة غير مستعدة للتنازل عن حق النقض الفعال في صندوق النقد الدولي. الدول الصناعية المتقدمة غير مستعدة للتنازل عن حقوقها في التصويت بحيث تحصل الدول النامية على المزيد من الأصوات. حتى أنهم سيقدّمون مناقشات خادعة كتلك التي تقول: إن حقوق التصويت، كما هي الحال في أي اتحاد، تمنح بناءً على حجم المساهمة في رأس المال. لقد كانت الصين من وقت بعيد مستعدة لزيادة مساهمتها في رأس المال، لو كان ذلك مطلوباً لإعطائها المزيد من حقوق التصويت. لقد حاول وكيل الخزانة الأمريكية بول أونيل إعطاء الانطباع بأن دافعي الضرائب الأمريكيين، من سباكين ونجارين، والذين يدفعون مليارات الدولارات على شكل حزم إنقاذ مالية، ولأنهم يدفعون التكاليف يجب أن يحصلوا على التصويت. لكن هذا خطأ. إن الأموال تأتي في نهاية المطاف من العمال ودافعي الضرائب الآخرين في الدول النامية، لأن صندوق النقد الدولي يستوفي مستحقاته دائماً.

لكن على الرغم من التغيير ليس بالأمر السهل، إلا أنه ممكن. إن التغييرات التي انتزعتها الدول النامية من الدول المتقدمة في شهر نوفمبر عام 2001 في مقابل الشروع في جولة أخرى من مفاوضات التجارة أظهرت أنه كان هناك تغيُّراً في قوة المساومة، على الأقل في منظمة التجارة العالمية.

أنا لم أزل متفائلاً بأن إصلاحات جوهرية في الإدارة الرسمية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ستظهر قريباً. مع العلم أنه على المدى القصير، هناك تغييرات في الممارسات وفي الإجراءات التي يمكن أن يكون لها آثار مهمة. في البنك الدولي وفي صندوق النقد الدولي هناك أربعة وعشرون مقعداً على الطاولة. كل مقعد يمثل مجموعة من الدول. في التشكيلة الحالية، إفريقيا لديها بضعة مقاعد والسبب ببساطة، لأن لديها عدداً قليلاً من الأصوات، وهي لديها عدد قليل من الأصوات لأنه، كما رأينا، يتم منح الأصوات بالاعتماد على القوة الاقتصادية. حتى بدون تغيير تنظيمات التصويت، كان يمكن الحصول على المزيد من الأصوات الإفريقية، وسيتم الاستماع لهم حتى وإن كان تصويتهم لا يأخذ بعين الاعتبار.

تتطلّب المساهمة الفعالة أن يكون ممثلو الدول النامية متعلّمين بشكل جيد. لأن الدول فقيرة، فهي ببساطة لا تستطيع تقديم أنواع الكوادر التي يمكن للولايات المتحدة، على سبيل المثال، أن تجنِّدها لتدعيم مواقفها في كل المنظمات الاقتصادية الدولية. إذا كانت الدول المتقدمة جادة في الانتباه أكثر إلى أصوات الدول النامية، فبإمكانها المساعدة على تمويل جمعية استشارية، مستقلة عن المنظمات الاقتصادية الدولية، تساعد تلك الدول على صياغة سياساتها ومواقفها.

الشفافية

بغضِّ النظر عن أي تغيير جوهري فيما يتعلق بالسيطرة، فإن الطريقة الأكثر أهمية لضمان أن تكون المنظمات الاقتصادية الدولية أكثر إيجابية تجاه الطبقة الفقيرة وتجاه البيئة وتجاه الاهتمامات السياسية والاجتماعية الأوسع التي أكدت عليها هي في زيادة الانفتاح والشفافية. لقد أصبحنا واثقين بأهمية الدور الذي تلعبه الصحافة الخبيرة والحرة، حتى في ظل حكوماتنا المنتخبة بشكل ديمقراطي، في الحد من أية سلوكيات خاطئة وأية حماقات صغيرة وأية محسوبيات، لأنها ترصد كل شيء والضغط الشعبي يعمل بقوة. حتى أن الشفافية أكثر أهمية في المنظمات العامة كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، لأن قادة تلك

المنظمات لم يتم انتخابهم بالشكل المباشر. على الرغم من أن تلك المنظمات منظمات شعبية فلا وجود للمسؤولية المباشرة تجاه العامة. لكن في الوقت الذي يجب أن يوحي فيه هذا بأن على تلك المنظمات أن تكون أكثر انفتاحاً، هي في الحقيقة أقل شفافية.

إن مشكلة غياب الشفافية تؤثر في كل المنظمات الدولية مع الاختلافات الطفيفة بطرق التأثير. في منظمة التجارة العالمية، كل المفاوضات التي تقود إلى اتفاقيات تُجرى خلف الأبواب المغلقة، مما يجعل من الصعب، حتى وقت قريب، رؤية تأثير التعاون والاهتمامات الخاصة. إن المناقشات التي أجرتها هيئات منظمة التجارة العالمية حول إذا ما كان هناك خرق لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية ظهرت بالسر. ربما لا يكون من المفاجئ أن لا يوجِّه محامو منظمة التجارة وموظفوها السابقون الذين عادة يشكلون تلك الهيئات، انتباههم للبيئة، على سبيل المثال، ولكن بكشف النقاب أكثر عن تلك المناقشات، فإن المتابعة العامة ستجعل هذه الهيئات أكثر تعاطفاً مع المصالح العامة أو أن تفرض إصلاحاً في العملية القضائية.

إن ولع صندوق النقد الدولي بالسرية هو ظاهرة طبيعية. البنوك المركزية، بالرغم من كونها مؤسسات شعبية، كانت بشكل تقليدي تتعامل بالسرية. داخل المجتمعات المالية ينظر إلى السرية كظاهرة طبيعية بخلاف البيئة الأكاديمية حيث يكون الانفتاح هو المعيار المقبول. كان وكيل الخزانة قبل 11 سبتمبر عام 2001، يدافع عن السرية في البنوك المركزية التي خلف البحار. إن مليارات الدولارات الموجودة في البنك المركزي في جزر كايمان Cayman Island والبنوك المركزية الأخرى هي ليست هناك، لأن تلك الجزر تقدم خدمات مصرفية أفضل من وول ستريت أو من لندن أو من فرانكفورت، إنها هناك لأن السرية تتيح لهذه الأموال التهرب من الضرائب وغسيل الأموال ونشاطات شريرة أخرى. فقط بعد 11 سبتمبر تبين أن من بين النشاطات الشريرة الأخرى كان تمويل الإرهاب.

لكن صندوق النقد الدولي ليس بنكاً خاصاً، إنه مؤسسة عامة.

إن غياب الحديث المفتوح يعني أن النماذج والسياسات ليست خاضعة للنقد في الوقت المناسب. لو كانت أعمال وسياسات صندوق النقد الدولي خلال أزمة عام 1997 عرضة لأعراف العملية الديمقراطية، ولو كان هناك مناقشة كاملة ومفتوحة في دول الأزمة تتعلق بالسياسات المعروضة للصندوق، لكان من الممكن عدم

انتهاجها أبداً، ولظهرت سياسات معقولة أكثر. ربما لم تعرض هذه المناقشة فقط الافتراضات الاقتصادية الخاطئة التي استندت إليها الوصفات السياسية، بل عرّفت أيضاً بأن مصالح الدائنين تم وضعها قبل مصالح العمال ومصالح الشركات الصغيرة. لقد كانت هناك مناقشات للأعمال بديلة عن تلك المناقشات، حيث تكون المخاطرة أقل من قبل تلك الأطراف الأقل قوة، وربما أُعطيت تلك المناقشات الاهتمام الجدي الذي تستحقه.

في أول أيامي في المجلس الاستشاري للشؤون الاقتصادية، رأيت وفهمت القوى القوية التي تقود السرية. السرية تتيح لموظفي الحكومة ذلك النوع من حرية التصرف الذي ما كان ليكون لهم لو كانت أعمالهم عرضة للمناقشة العامة.

السرية لم تجعل حياتهم سهلة فقط، بل سمحت للاهتمامات الخاصة بالسيطرة الكاملة. سمحت السرية بإخفاء الأخطاء، سواء كانت هذه الأخطاء بريئة أو لم تكن، سواء كانت نتائج خطأ ما تستحق الدراسة أو لا تستحق. كما يقال أحياناً: "أشعة الشمس هي المطهر الأقوى".

حتى عندما تكون السياسات غير مقادة بالمصالح الخاصة، فالسرية تثير الشكوك، مصالح من التي يتم خدمتها؟، ومثل تلك الشكوك، حتى وإن لم يكن لها أساس من الصحة، تعرقل الاستقرار السياسي للسياسات. إن السرية والشكوك التي تثيرها هي التي ساعدت على استمرار حركات الاحتجاج. كان أحد مطالب المحتجين هو المزيد من الانفتاح والشفافية.

كان لهذه المطالب صدى خاص لأن صندوق النقد الدولي نفسه أكد على أهمية الشفافية خلال أزمة شرق آسيا. كانت واحدة من النتائج غير المقصودة لتأكيد صندوق النقد الدولي على الشفافية أنه أخيراً، وعندما تم تحويل شعاع الشفافية ليسلط على صندوق النقد نفسه، وجد أن الشفافية لديه غير مرضية.

السرية تضعف أيضاً الديمقراطية. يمكن أن يكون هناك مسؤولية ديمقراطية فقط إذا كان أولئك الذين من المفترض أن تكون هذه المؤسسات العامة مسؤولة تجاههم يعلمون جيداً العمل الذي يقومون به، بما فيها الاختيارات التي يواجهونها والكيفية التي تتخذ فيها تلك القرارات. لقد رأينا في الفصل الثاني كيف أدركت الديمقراطيات الحديثة الحق الأساسي للمواطنين بالمعرفة، عبر القنوات القانونية مثل القانون الأمريكي لحرية المعلومات. لكننا رأينا أيضاً أنه في الوقت الذي تم فيه

تبنّي مبدأ الشفافية والانفتاح، لم يكن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي قد احتضنا تلك الأفكار بعد، كما يجب عليهم أن يفعلوا.

إصلاح صندوق النقد الدولي والنظام المالي العالمي

هناك بعض الأفكار التي تواجه الإصلاح في كل المنظمات الاقتصادية العالمية، لكن لكل منظمة مشاكلها الخاصة بها. أبدأ بصندوق النقد الدولي، لأنه يُظهر بشكل أوضح بعض المشاكل الموجودة في حدود أقل في المنظمات الأخرى.

لقد بدأت الفصل السابق بطرح سؤال مفاده، كيف يمكن لمنظمة ما مؤهّلة بالكوادر الحكومية الموهوبة (والتي تتلقّى أجور مرتفعة) أن ترتكب العديد من الأخطاء؟ لقد أوضحت أن جزءاً من مشاكل الصندوق ظهرت من الاختلاف بين هدفه المفترض أي الهدف الذي نشأ بالأصل لأجله وهو تشجيع الاستقرار الاقتصادي العالمي، وأهدافه الجديدة، كتحرير الأسواق المالية، والذي قام بالكثير لخدمة مصالح المجتمع المالي أكثر مما فعله تجاه الاستقرار العالمي. قاد هذا الاختلاف إلى اضطراب في العقلية وتناقضات كانت أكثر من مجرد الاهتمام بالأمور الأكاديمية. لا عجب إذاً، أن يكون من الصعب الحصول على سياسات متماسكة. وعادة ما تم استبدال علم الاقتصاد بالإيديولوجية، تلك الإيديولوجية التي أعطت اتجاهات واضحة، إن لم تعط التوجيه الدائم، والإيديولوجية التي كانت منسجمة بشكل عام مع مصالح المجتمع المالي، حتى عندما فشلت بالعمل، لم تستطع خدمة تلك المصالح نفسها بشكل جيد.

واحدة من الفروق المهمة بين الإيديولوجية والعلم هي أن العلم يدرك حدود معرفة الفرد. هناك دائماً شك. بخلاف هذا، فإن صندوق النقد الدولي لا يرغب أبداً مناقشة الشكوك المرتبطة بالسياسة التي يوصي بها، بل يرغب بالظهور بمظهر المنزه عن الأخطاء. هذا الموقف وهذه العقلية جعلت من الصعب له أن يتعلّم من أخطاء الماضي، وكيف يمكنه أن يتعلم من تلك الأخطاء إذا لم يعترف بها أصلاً؟ في الوقت الذي ترغب فيه العديد من المنظمات انتزاع الاعتراف من الآخرين أن هذه المنظمات منزهه عن الأخطاء، فالمشكلة مع صندوق النقد أنه عادة ما يتصرف وكأنه على الأغلب يؤمن بتنزهه عن الأخطاء.

لقد أقرّ صندوق النقد الدولي بأخطائه في أزمة شرق آسيا، معلناً أن السياسات المالية المتناقضة جعلت التراجع الاقتصادي أسوأ، وأن إستراتيجية إعادة

هيكلة النظام المالي في أندونيسيا قادت إلى تهافت على سحب الودائع وهو ما جعل الأمور أسوأ. لكن، من غير المفاجئ، أن يحاول الصندوق، ووزارة الخزانة، الذي كان مسؤولاً عن الدفع بالعديد من السياسات، أن يحدد الانتقادات ومناقشتها. لقد امتعض كل من صندوق النقد ووزارة الخزانة من ذكر أحد تقارير البنك الدولي هذه الأخطاء وغيرها على وجه الصفحة الأولى في جريدة النيويورك تايمز. صدرت الأوامر بالتعتيم على الأزمة. لم يقم صندوق النقد الدولي أبداً بدفع القضايا أبعد من ذلك. لم يسأل أبداً لماذا ظهرت تلك الأخطاء، وما كان الخطأ بتلك النماذج، أو ما العمل الذي كان يمكن القيام به لتجنب تكرار تلك الأخطاء في الأزمة التالية، ومن المؤكد أنه ستكون هناك أزمة أخرى في المستقبل، (كما حدث في شهر يناير عام 2002، حيث كانت الأرجنتين تمر بأزمة. فشلت سياسات الصندوق في الإنقاذ المالي بالعمل مرة أخرى، وقامت السياسات المالية الانكماشية التي تم الإصرار عليها بدفع الاقتصاد إلى تراجع أشد عمقاً). لم يسأل صندوق النقد الدولي أبداً لماذا قلّلت منهجية النماذج التي قدَّمها من عمق التراجعات الاقتصادية أو لماذا كانت منهجية السياسات المالية الانكماشية مبالغاً فيها.

إن صندوق النقد الدولي يحاول الدفاع عن موقفه من معصومية المنظمات عن الخطأ، قائلاً: إنه لو أظهر أنه كان متأرجحاً في أحكامه من صحة سياساته، لفقد المصداقية، والنجاح في سياساته يتطلّب أن تعطيه الأسواق المصداقية. يوجد هنا أيضاً مفارقة حقيقية. هل يقوم صندوق النقد الدولي دائماً بالإطراء على "كمال وعقلانية" الأسواق، هل يعتقد صندوق النقد الدولي حقاً أنه يحسّن مصداقيته بالتوقعات التي تغلفها الثقة؟ تلك التنبؤات التي - وبشكل متكرر- لا تنجح في جعل الصندوق يبدو أقل معصومية بكثير، وخاصة إذا كانت الأسواق عقلانية بالقدر الذي يعلنه الصندوق. اليوم، فقد الصندوق الكثير من مصداقيته، ليس فقط في الدول النامية، بل أيضاً بين أنصاره المدلّلين في المجتمع المالي. لو كان صندوق النقد الدولي أكثر نزاهة وأكثر صراحة وأكثر تواضعاً، لكان من الممكن أن يكون في مكان أفضل اليوم.

أحياناً، يقدم موظفو صندوق النقد الدولي سبباً آخر لفشلهم في مناقشة سياسات بديلة والمخاطر التي ارتبطت مع كل سياسة. قال الموظفون: إن تلك المناقشة كانت بكل بساطة ستلبّك الدول النامية، وهو موقف الرعاية الذي يعكس شكاً عميقاً بالعمليات الديمقراطية.

كان سيكون من اللطيف لو غيَّر صندوق النقد الدولي من منهجيته وسلوكياته على ضوء هذه المشاكل. لكن قد لا تكون هذه هي الحقيقة. في حقيقة الأمر، لقد كان صندوق النقد الدولي بطيئاً بشكل ملحوظ بالتعلم من أخطائه، وذلك إلى حد ما، بسبب الدور القوي للإيديولوجية وإيمانه بالمعصومية المؤسساتية، وإلى حد ما بسبب الشكل التنظيمي التراتبي الذي يستخدم لضمان سيطرة الرؤى العالمية الحالية للصندوق عبر المؤسسة. إن صندوق النقد الدولي، بلغة المدارس الحديثة للعمل التجاري، ليس "منظمة تعليمية"، وكباقي المنظمات التي تجد من الصعوبة أن تتعلّم، وأن تتبنى مفاهيم جديدة، يجد صندوق الدولي نفسه محاطاً بالصعوبات عندما يتغيّر المحيط من حوله.

لقد أوضحت في بداية هذا الفصل أن التغيير الأساسي في الذهنية يمكن أن يظهر فقط بالتزامن مع تغيُّر في السيطرة، ولكن مثل تلك التغيُّرات غير ممكنة على المدى المنظور. إن الشفافية المتزايدة سوف تساعد، ولكن حتى في ظل الشفافية هناك مقاومة للإصلاحات المهمة.

نشأ هناك إجماع واسع، خارج صندوق النقد الدولي، يطرح بأن على الصندوق أن يحدد نفسه بدوره الرئيسي وهو إدارة الأزمات، وأن لا يتدخل (في غير أوقات الأزمات) بالتطوير أو بالسياسات الاقتصادية في مرحلة التحول. أنا أوافق بشدة، لأن الإصلاحات الأخرى التي ستمكنه من دعم التطور والتحول الديمقراطي والعادل والقابل للاستمرار هي ببساطة ليست وشيكة الحدوث.

هناك أبعاد أخرى لتحديد تركيز الصندوق. إن صندوق النقد الدولي حالياً مسؤول عن جمع إحصائيات اقتصادية قيمة، وعلى الرغم من قيامه بعمل جيد بشكل عام، فإن البيانات التي قدّمها تمت مقايضتها بمسؤولياته التشغيلية، ويجب ضبط التنبؤات الاقتصادية لجعل برامجه تبدو بأنها تعمل، ولجعل الأرقام "تتزايد". لا يدرك العديد من مستخدمي تلك الأرقام أنها ليست كالتنبؤات العادية، في هذه الأمثلة، لا تعتمد تنبؤات إجمالي الناتج المحلي على نموذج إحصائي معقد أو حتى على أفضل التقديرات لأولئك الذين لديهم على اطّلاع جيد بالاقتصاد، بل هي مجرد الأرقام التي تمت مناقشتها كجزء من برنامج صندوق النقد. تنشأ هذه الاختلافات في المصالح عندما تكون وكالة التشغيل أيضاً مسؤولة عن الإحصائيات وعندما تستجيب العديد من الحكومات بإنشاء وكالة إحصائية مستقلة.

إن لصندوق النقد الدولي نشاطاً آخر هو الإشراف، مراجعة الأداء الاقتصادي لدولة ما، وفق توصيات المادة 4، الذي تمت مناقشته في الفصل الثاني. هذه هي الآلية التي يدفع من خلالها صندوق النقد الدولي بمفاهيمه الخاصة في الدول النامية التي لا تعتمد على مساعدته. لأن التراجع الاقتصادي في إحدى الدول يمكن أن يكون له نتائج عكسية على الدول الأخرى، فمن غير المجدي للدول أن تضع ضغوطاً على بعضها البعض لتحافظ على قوتها الاقتصادية، هناك خير عام عالمي. المشكلة هي التقرير نفسه. أكد صندوق النقد الدولي على التضخم، لكن البطالة والنمو هما قضيتان متساويتان بالأهمية. وسياسة التوصيات تعكس أيضاً مفاهيمه الخاصة في التوازن بين الحكومة والأسواق. تجربتي المباشرة مع توصيات المادة 4 في الولايات المتحدة أقنعتني بأن هذا أيضاً هو مهمة يجب أن ينجزها الآخرون. لكن معظم التأثير المباشر للتراجع الاقتصادي في دولة ما يقع على الدول المجاورة لها، والدول المجاورة معتادة أكثر على ظروف تلك الدولة، لهذا فإن الإشراف الإقليمي هو بديل جدير بالتجربة.

إن إلزام صندوق النقد الدولي بالعودة إلى مهمته الأصلية وتحديد تركيزه يقوي المسؤولية أكثر. يمكننا أن نحاول تحديد ما إذا كان منع الأزمات من الظهور، بإيجاد مناخ عالمي أكثر استقراراً، وما إذا كان عالج تلك الأزمات بشكل جيد. لكن من الواضح، أن تحديد التركيز لا يحل مشكلة المنظمة، لأن جزءاً من الشكوى هي أنه دفع بسياسات، كسياسة تحرير الأسواق المالية، التي زادت من عدم الاستقرار العالمي، وسياساته في الإنقاذ المالي، التي فشلت في شرق آسيا وفي روسيا وفي أمريكا اللاتينية.

جهود الإصلاح

بعد الفترة التي تلت أزمة شرق آسيا وفشل سياسات صندوق النقد الدولي، كان هناك إجماع عام بأن هناك خطأ ما بالنظام الاقتصادي العالمي، وأن هناك شيئاً ما مطلوب لجعل الاقتصاد العالمي أكثر استقراراً. ولكن العديد من كوادر وزارة الخزانة وصندوق النقد الدولي شعروا بأن المطلوب هو فقط تغييرات ثانوية. ليعوضوا غياب التميّز في التغيّرات، لقد فكّروا بعنوان فخم لمبادرة الإصلاح، وهو إصلاح الهيكلية المالية العالمية. قصد من المصطلح أن يقترح تغيُّراً أساسياً في قوانين اللعبة التي ستمنع ظهور أزمة أخرى.

تحت هذا التنميق، كانت هناك بعض القضايا الحقيقية. لكن عندما قام أولئك المسؤولون في صندوق النقد الدولي بكل ما من شأنه تحويل اللوم عن أخطائهم وعن المشاكل التنظيمية، قاموا بكل ما في استطاعتهم كي يختزلوا الإصلاحات، إلا إلى الحد الذي يعود بالمزيد من القوة، وبالمزيد من الأموال للصندوق، والمزيد من الإلزامات على الأسواق الناشئة (كالإذعان للمعايير الجديدة التي وضعتها الدول الصناعية المتقدمة).

تعزّزت هذه الشكوك بالطريقة التي سارت بها مناقشات الإصلاح. تركزت مناقشة الإصلاح "الرسمي" حول المنظمات نفسها وسيطرت عليها الحكومات نفسها التي "سيّرت" العولمة بفعالية لأكثر من خمسين سنة. اليوم هناك الكثير من التهكم حول العالم على مناقشة الإصلاح. بمواجهة نفس الأشخاص الذين كانوا على الطاولة والذين كانوا مسؤولين عن النظام، تساءلت الدول النامية إذا كان من الممكن لتغيُّر حقيقي أن يظهر. طالما أن تلك "الدول العميلة" كانت مهتمة، فقد كان هناك زيف حيث تظاهر السياسيين بالقيام بشيء ما لإصلاح المشاكل بينما كانت المصالح المالية تعمل كل ما في استطاعتها للمحافظة على الوضع الراهن. كان الاهتمام بالمصالح الشخصية صحيحاً إلى حد ما وإلى حد ما فقط. هذه الأزمة دفعت إلى الواجهة الإحساس بأنه كان هناك خطأ ما في عملية العولمة، وهذا الإدراك حفز النقاد ضمن هذا الكم من القضايا، من الشفافية إلى الفقر إلى البيئة إلى حقوق العمال.

هناك إحساس من الرضا داخل المنظمات نفسها، وبين العديد من الأعضاء الفاعلين. لقد غيَّرت هذه المنظمات خطابها. فقد بدأ الحديث عن "الشفافية" وعن "الفقر" وعن "المشاركة". حتى وإن كان هناك فجوة بين الخطاب والواقع، فقد كان لهذا الخطاب أثر على سلوك المنظمات من ناحية الشفافية ومن ناحية الاهتمام بالفقر. لقد أصبح هناك مواقع إلكترونية أفضل وهناك المزيد من الانفتاح. أوجدت تقديرات الفقر التشاركية مشاركة أوسع وإدراكاً أكبر لتأثير الفقر على البرامج. لكن هذه التغيّرات بالقدر من العمق الذي بدت عليه بالنسبة لأولئك الذين هم داخل المنظمات، بدت سطحية لمن هم خارج تلك المنظمات. لا تزال معايير الإفصاح عن الحقائق لدى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أضعف بكثير من نظيرتها في حكومات الدول الديمقراطية كالولايات المتحدة أو السويد أو كندا. تحاول هذه

المنظمات إخفاء التقارير المهمة، إنها فقط عدم قدرتهم على منع تسريب المعلومات هي التي عادة ما تجبرهم على الإفصاح عن المعلومات أخيراً. الشعور الغامر بعدم السعادة الذي يعم الدول النامية من البرامج الجديدة بما فيها تقديرات الفقر التشاركية، ناتج عن إعلام أولئك المشاركين بأن الأمور المهمة، كإطار عمل السياسات الاقتصادية الكبرى، هي خارج حدود المناقشة.

هناك حالات أخرى حيث كان هناك تغيُّر أكثر في الكلام منه في الأفعال. اليوم، قلما يتم الإقرار بمخاطر التدفق المالي قصير الأمد وتحرير الأسواق المالية والأسواق النقدية غير الناضج، حتى من قبل كبار الموظفين في صندوق النقد الدولي. هذا يمهد الطريق إلى تغيّر أساسي في الموقف الرسمي لصندوق النقد الدولي، مع العلم أنه لا يزال من المبكر رؤية ما إذا كان التغيُّر في الخطاب سينعكس في السياسات التي يتم إنجازها داخل الدول وكيف سيتم ذلك. الدلائل غير مشجعة حتى الآن، كما يظهر من أحد الأحداث. بعد فترة قصيرة من توليه منصب مدير الإدارة، قام هورست كولر Horst Köhler بجولة إلى بعض الدول الأعضاء. كتب في زيارته إلى تايلند في نهاية شهر مايو عام 2000، عن مخاطر تحرير الأسواق المالية، الذي أصبح عندها عرفاً عاماً خارج إطار صندوق النقد الدولي، وكان بداية دخول هذا العرف إلى صندوق النقد نفسه. كانت أندونيسيا المجاورة أول من تعلم الدرس بسرعة، وفي الوقت الذي زار فيه كولر البلاد في يونيو، كانت الحكومة هناك قد أعلنت عن خطط لدراسة التدخلات في الأسواق المالية. لكن سرعان ما اصطدم الأندونيسيين وكولر مع كادر صندوق النقد، وانتصرت البيروقراطية مرة أخرى، قد يسبب تحرير الأسواق المالية المشاكل من الناحية النظرية، لكن التدخل في الأسواق المالية "السيطرة" من الواضح أنها لن تكون على طاولة النقاش لأولئك الذين يسعون للحصول على مساعدة الصندوق.

لقد كانت هناك مؤشرات أخرى للإصلاح، وكانت إما غير مشجعة أو غير ناضجة. كما هي الحال عندما عمَّ الانتقاد لسياسات الإنقاذ المالي الخارجي الضخم في التسعينيات، كان هناك فشل متوالٍ للإصلاحات. ظهرت أولاً حزم الإقراض الاحترازية التي تم تقديمها للبرازيل، وهي الحزم التي تم تقديمها قبل الظهور الفعلي للأزمة، التي جنبت البلاد الأزمة، ولكن لبضعة شهور فقط وبكلفة مرتفعة. ثم ظهر خط الائتمان الممكن، وهو معيار آخر تم تصميمه لجعل الأموال جاهزة عندما

تنفجر الأزمة. وهذه أيضاً لم تعمل، لأنه لم يبد أن أحداً كان مهتماً بها بالشروط المعروضة. لقد اتضح أن سياسات الإنقاذ المالي الخارجي ربما تكون قد أسهمت بالخطر الأخلاقي، وفي إضعاف ممارسات الإقراض، وكذلك فعلت إستراتيجية الإنقاذ الداخلي مع الدائنين الذين توجّب عليهم أن يتحملوا جزءاً من التكلفة، والتي لم يتم تطبيقها مع الدول الرئيسية مثل روسيا، بل مع دول أضعف وأقل قوة مثل الإكوادور وأكرانيا ورومانيا والباكستان. كما شرحت في الفصل 8، لقد كانت إستراتيجيات الإنقاذ المالي الداخلية فاشلة. في بعض الحالات، تم التخلي عن تلك الإستراتيجيات، كرومانيا التي لم يحدث بها ضرر يذكر على اقتصاد البلاد، وفي حالات أخرى، كما حدث الإكوادور، حيث تم فرض تلك الإستراتيجيات حتى بوجود آثار مدمرة أكثر. عبَّر كل من وكيل وزارة الخزانة الأمريكية الجديد ومدير إدارة صندوق النقد الدولي الجديد عن تحفظهما حيال الفعالية الإجمالية لإستراتيجية الإنقاذ المالي الخارجية، ولكن بعدها تابعوا في الإستراتيجية نفسها حين قدَّموا حزمة إنقاذ مالي خارجية إلى تركيا بقيمة 11 مليار دولار في عام 2000 وحزمة أخرى للأرجنتين بقيمة 21.6 مليار دولار عام 2001. يبدو أن الفشل النهائي لسياسة الإنقاذ المالي في الأرجنتين فرض أخيراً بداية لإعادة التفكير بإستراتيجية بديلة.

حتى عندما كان هناك إجماع واسع، ولكن ليس عالمياً، على الإصلاحات، ظهرت المقاومة من أولئك في المراكز المالية، وأحياناً بدعم من وزارة الخزانة الأمريكية. خلال أزمة شرق آسيا، عندما تم تركيز الانتباه على الشفافية، بدا من الواضح أنه لمعرفة ماذا كان يحدث في الأسواق الناشئة، كان يتوجّب معرفة ماذا كانت تفعل شركات الاستثمار الخطر والمصارف المركزية خلف البحار. في الحقيقة، لقد كان هناك قلق من أن المزيد من الشفافية في أي مكان آخر ستؤدي إلى المزيد من التعاملات التي تجري عبر هذه القنوات، وسيكون هناك بالإجمال معلومات أقل عمّا كان يجري. اتخذ لورنس سامرز **Lawrence Summers**، السكرتير المساعد في وزارة الخزانة نفس موقف شركات الاستثمار الخطر والمصارف المركزية البعيدة رافضاً الدعوات للمزيد من الشفافية، موضِّحاً أن الشفافية المفرطة قد تضعف الدوافع لجمع المعلومات، وبلغة التقنية تضعف وظيفة "سعر الاكتشاف". إن الإصلاحات في المصارف المركزية البعيدة، التي أُنشئت

كملاذات من دفع الضرائب والخضوع للقوانين، بدأت فقط بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر. لم يأت هذا كمفاجئة، وجدت هذه التسهيلات كنتيجة لسياسات متعمّدة من الدول الصناعية المتقدمة مدفوعة من قبل الأسواق المالية وطبقة الأثرياء.

حتى الإصلاحات الثانوية واجهت مقاومة، من الدول النامية أحياناً وكذلك من الدول المتقدمة. عندما أصبح من الواضح أن المديونية قصيرة الأمد لعبت دوراً مهماً في الأزمة، تركز الاهتمام على منح الصكوك التي أتاحت ما بدا صكوك قريبة الأمد لتحوّل إلى مديونية قصيرة الأمد بين ليلة وضحاها. وعندما ازدادت المطالب بإنقاذ مالي داخلي للدائنين، كذلك فعلت المطالب بمنح الصكوك التي ستسهِّل مساهمتهم "المفروضة" في فترة الاختبار، التي سميت فقرة العمل الجماعي. قاومت أسواق الصكوك، الناجحة حتى الآن، الإصلاحات، حتى عندما تلقت هذه الإصلاحات بعض الدعم من صندوق النقد الدولي. أوضح منتقدو هذه الإصلاحات أن الاستحواذ قد يجعل الائتمان مكلفاً أكثر على الدولة المقترضة، لكنها أغفلت النقطة المهمة. اليوم، هناك تكاليف هائلة على الاقتراض، خاصة عندما تسوء الأمور، ولكن جزءاً من تلك التكاليف يتحملها المقرض.

ما هو المطلوب؟

إدراك المشاكل جاء بعد وقت طويل، أما الإصلاحات في النظام المالي العالمي فهي للتوِّ قد بدأت. بالنسبة لي، من بين الإصلاحات المهمة المطلوبة هي الإصلاحات التالية:

1. قبول مخاطر تحرير الأسواق المالية والتدفقات المالية قصيرة الأمد ("أموال المضاربة" **Hot money**) التي تفرض آثاراً جانبية هائلة، والتكاليف التي تتحملها تلك الأطراف غير المباشرة في عملية التحول (الدائنون والمدينون). كلما وجدت هناك مثل تلك التدخلات والآثار الجانبية الهائلة يكون هذا مرغوباً، بما فيها تلك التي توجدها الأنظمة المصرفية والضريبية. أكثر من مقاومة هذه التدخّلات، يجب على المنظمات المالية الدولية أن توجِّه جهودها لجعل هذه التدخلات تعمل بصورة أفضل.

2. إصلاحات الإفلاس والجمود الاقتصادي. إن الطريقة الأفضل في معالجة المشاكل عندما لا يستطيع المدينون من القطاع الخاص دفع استحقاقات الدائنين، المحليين أو الأجانب، تكون من خلال الإفلاس، لا من خلال سياسة الإنقاذ المالي

المموّلة من صندوق النقد الدولي للدائنين. المطلوب هو إصلاح الإفلاس الذي يدرك الطبيعة الخاصة لحالات الإفلاس التي تنشأ من اضطرابات السياسات الاقتصادية الكبرى، المطلوب هو الفقرة 11 من قانون الإفلاس الفيدرالي الأمريكي، الإفلاس الاحترازي الذي يسرّع إعادة التنظيم ويعطي استثنافاً أعظم لاستمرارية الإدارة الموجودة. مثل هذا الإصلاح سيكون له الفائدة الأبعد ليشمل الحذر القانوني المطلوب من جانب الدائنين، أكثر من تشجيع ذلك النوع من الإقراض المتهور الذي كان شائعاً في الماضي. إن محاولة فرض المزيد من إصلاحات الإفلاس المتعاطفة مع الدائنين، دون ملاحظة المزايا الخاصة لحالات الإفلاس المقنعة جداً، لن يكون هو الحل. لن يفشل هذا فقط في معالجة المشاكل في الدول التي تعاني من الأزمة، إنه العلاج الذي من الممكن أن لا يستمر، كما سبق ورأينا بشكل واضح في شرق آسيا، فأنت لا تستطيع موائمة قوانين دولة ما مع عادات ومعايير دولة أخرى. إن مشاكل الفشل في المديونية العامة (كما حدث في الأرجنتين) هي أكثر تعقيداً، ولكن تحتاج ليكون هناك اعتماد أكثر على سياسات حالات الإفلاس والجمود الاقتصادي، النقطة التي تأخر صندوق النقد الدولي كثيراً في قبولها. لكن لا يستطيع صندوق النقد أن يلعب الدور الرئيس. إن صندوق النقد الدولي هو دائن رئيسي، وهو محكوم من قبل الدول الدائنة. إن نظام الإفلاس الذي يكون من خلاله الدائن أو ممثلوه هو أيضاً من يحاكم الإفلاس لن يكون أبداً مقبولاً كحلٍّ منطقي.

3. الاعتماد بشكل أقل على سياسات الإنقاذ المالي الخارجي. بالاستخدام المتزايد لسياسات الإفلاس والجمود الاقتصادي، سيكون هناك حاجة أقل لحزم الإنقاذ المالي الضخمة، التي طالما فشلت، لأن الأموال إما أنها استخدمت لتضمن استيفاء الدائنين الغربيين لمستحقاتهم أكثر من استخدامها لأغراض أخرى، أو لأنها استخدمت للمحافظة على أسعار الصرف في مستويات مرتفعة مبالغ فيها لمدة أطول مما يجب (متيحة للأثرياء داخل الدولة استفادة أكثر من أموالهم بأفضل الشروط، ولكنها تترك البلاد مديونة أكثر). كما سبق ورأينا، كيف فشلت سياسات الإنقاذ المالي بالعمل، لقد أسهمت تلك السياسات بالمشكلة، عن طريق تقليل دوافع توخي الحذر في الإقراض، ودوافع تغطية مخاطر التبادل.

4. العمل على تحسين التشريعات المصرفية من ناحية التصميم، ومن ناحية

التطبيق في الدول المتقدمة، وفي الدول الأقل تقدّماً على حد سواء. يمكن للتشريعات المصرفية الضعيفة في الدول المتقدمة أن تقود إلى ممارسات إقراض سيئة وإلى تصدير عدم الاستقرار. في الوقت الذي كانت قد تجري فيه المناقشات ما إذا كان تصميم معايير كافية لمواجهة مخاطر انخفاض قيمة رأس المال يضيف الاستقرار إلى الأنظمة المالية في الدول المتقدمة، هناك القليل من الشكوك بأنه أسهم في عدم الاستقرار العالمي عن طريق تشجيع الإقراض قصير الأمد. لقد كان الاعتماد المفرط على تشريعات القطاع المالي الخاصة بمعايير كافية لمواجهة مخاطر انخفاض قيمة رأس المال مضللاً ومسبباً لعدم الاستقرار، المطلوب هو معالجة أوسع وأقل إيديولوجية للتشريعات تتناسب مع قدرات وظروف كل دولة. لقد كانت تايلند محقة بفرض قيود الإقراض العقاري التنافسي في حقبة الثمانينيات. لقد كان من الخطأ تشجيع التايلنديين على إلغاء هذه القيود. هناك أيضاً عدد من القيود الأخرى كقيود السرعة (القيود على نسبة الزيادة في الأصول المصرفية) التي من الممكن أن تحسّن الاستقرار. مع العلم أن الإصلاحات لم تغفل عن الأهداف الأوسع في الوقت نفسه. إن النظام المصرفي الآمن والفعال مهم، ولكن يجب أن يكون أيضاً نظاماً يقدم رأس المال لتمويل إنشاء المشاريع وفرص العمل.

5. تحسين إدارة المخاطر. اليوم، تواجه الدول حول العالم مخاطر هائلة من تقلبات أسعار الصرف. في الوقت الذي تظهر فيه المشكلة بشكل واضح فإن الحل ليس كذلك. لقد تردد الخبراء، بما فيهم خبراء صندوق النقد الدولي، بين أنواع أنظمة أسعار الصرف التي أوصوا بها. لقد شجعوا الأرجنتين على ربط عملتها بالدولار. بعد أزمة شرق آسيا، قالوا: إنه يجب على الدول إما يكون لديها أسعار صرف حرة حسب الأسواق الأجنبية أو ربط ثابت بالدولار. مع ظهور الكارثة في الأرجنتين، فإنه من الممكن أن تتغير هذه النصيحة مرة أخرى. مهما تكن الإصلاحات التي طرأت على آلية أسعار الصرف، فستبقى الدول تواجه المخاطر. الدول الصغيرة مثل تايلند التي تشتري وتبيع السلع إلى العديد من الدول تواجه مصاعب، لأن أسعار الصرف بين الدول الرئيسية تختلف بنسبة 50% أو أكثر. إن تثبيت أسعار الصرف لديهم مقابل عملة واحدة لن يحل المشاكل، بل يمكنه حقيقة أن يجعل التفاوت مع العملات الأخرى أسوأ. لكن هناك أبعاد أخرى للمخاطر. حدثت أزمة الديون في أمريكا اللاتينية في الثمانينيات بسبب الارتفاع الهائل في

أسعار الصرف كنتيجة للسياسة المالية الصارمة لمدير بنك الاحتياط الفيدرالي بول فولكر Paul Volcker في الولايات المتحدة الأمريكية. على الدول النامية أن تتعلم إدارة هذه المخاطر، ومن الممكن أن يكون ذلك من خلال التأمين ضد هذه التفاوتات في الأسواق المالية العالمية. لسوء الحظ، اليوم بإمكان الدول التأمين فقط ضد التفاوتات قصيرة الأمد. من المؤكد أن الدول المتقدمة قادرة بشكل أفضل بكثير في التعامل مع هذه المخاطر من الدول الأقل تقدماً ويجب عليها المساعدة في تطوير أسواق التأمين هذه. عندها سيكون هناك معنى للدول المتقدمة وللمنظمات المالية الدولية لتقدم القروض للدول النامية بالأشكال التي تقلّل من حدة المخاطر، على سبيل المثال، بجعل المدينين يتحملون مخاطر التفاوتات الضخمة للفائدة الحقيقية.

6. شبكات الأمان المحسّنة. إن جزءاً من مهمة إدارة المخاطر هو تحسين القدرات غير الحصينة داخل الدولة لتتحمل المخاطر. إن معظم الدول النامية لديها شبكات أمان ضعيفة، تتضمن غياب برامج تأمين البطالة. حتى في الدول الأكثر تقدماً، إن شبكات الأمان ضعيفة وغير كافية في القطاعين اللذين يسيطران في الدول النامية وهما قطاع الزارعة وقطاع الشركات الصغيرة، لذلك فإنه من الضروري أن يكون هناك مساعدة دولية إن أرادت الدول النامية القيام بخطوات مهمة لتحسين شبكات الأمان لديها.

7. تحسين الاستجابة للأزمات. لقد رأينا الفشل في الاستجابة للأزمة في عامي 1997 - 1998. إن المساعدة التي تم تقديمها كانت مصممة بشكل سيئ وضعيفة الآليات. لم تأخذ البرامج بعين الاعتبار غياب شبكات الأمان بالقدر الكافي، وأن تدفق الأموال يحظى بالأهمية القصوى، وأن الانهيار في التجارة بين الدول سينشر الأزمة. لم تكن السياسات معتمدة فقط على تنبؤات سيئة، بل على الفشل في إدراك أنه من الأسهل تدمير الشركات بدلاً من إعادة إحيائها، لأن الضرر الذي تسببت به نسب الفائدة المرتفعة لن يتم الاحتفاظ به عندما يتم تخفيض تلك النسب. إنه من الضروري تجديد التوازن، التوازن بين مصالح العمال والشركات التجارية الصغيرة وبين مصالح الدائنين، وتأثير السياسات على هروب رؤوس الأموال المحلية يجب أن يوازي الاهتمام الحالي المفرط والواضح بالمستثمرين من الخارج. سيكون من الضروري وضع الاستجابات للأزمات المالية المستقبلية ضمن المحتوى الاجتماعي والسياسي. بغض النظر عن الدمار الذي نتج عن أعمال الشغب التي حدثت عندما

تولّت إدارتها إدارة سيئة، إن الدول التي تواجه اضطرابات اجتماعية وسياسية لن تجذب رؤوس الأموال إليها، ولا تستطيع أي حكومة، باستثناء الحكومات الأكثر قمعية، السيطرة على تلك الاضطرابات، خاصة عندما يُفهم بأن تلك السياسات تم فرضها من الخارج.

الأهم من هذا، هو ضرورة العودة إلى المبادئ الاقتصادية الأساسية، أكثر من التركيز على نفسية المستثمر المؤقت، والتركيز على عدم القدرة على التنبؤ من الثقة، من الضروري لصندوق النقد الدولي أن يعود إلى دوره الريادي الأصلي في تقديم الأموال لاستعادة الطلب الكلي في الدول التي تواجه تراجعاً اقتصادياً. تسأل الدول النامية بشكل متكرر لماذا، عندما تواجه الولايات المتحدة تباطؤاً اقتصادياً، تصرح عن سياسة مالية ونقدية توسعية، وعندما تواجه تلك الدول تباطؤاً اقتصادياً، يتم الإصرار على العكس. عندما واجهت الولايات المتحدة تراجعاً اقتصادياً في عام 2001، لم تكن المناقشة ما إذا كان يجب أن يكون هناك حزمة من المحفّزات، بل كان عن شكل تلك الحزمة. يجب أن تكون دروس الأرجنتين وشرق آسيا واضحةً الآن، لن يتم أبداً استعادة الثقة بالاقتصاديات الغارقة بالتراجع الاقتصادي. إن الشروط التي يفرضها صندوق النقد الدولي على الدول في مقابل الأموال لا يجب فقط أن تكون أكثر تحديداً، بل يجب أيضاً أن تعكس هذا المفهوم.

هناك تغيُّرات أخرى يجب وصفها، إن إجبار صندوق النقد الدولي على كشف "الفقر" المتوقّع وتأثير البطالة الناتج عن برامجه سيوجِّه انتباهه إلى هذه الأبعاد. يجب على الدول أن تعلم النتائج المحتملة لما تطالب به. إذا أخطأت آلية الصندوق في التحليلات، إذا كان الارتفاع بنسب الفقر أعلى من المتوقّع، على سبيل المثال، يجب على الصندوق عندها أن يتحمل المساءلة. يمكن طرح الأسئلة، هل هناك خطأ بالنماذج التي قدّمها؟ أو أنه يحاول متعمداً صياغة سياسة مضللة؟

إصلاح البنك الدولي ومساعدات التطور

أحد الأسباب الذي يبقيني متفائلاً حيال إصلاح المنظمات المالية الدولية هو لأنني رأيت التغير يظهر في البنك الدولي. لم يكن هذا التغيُّر سهلاً، ولم يأت بالقدر الذي طالما رغبت به. لكن هذه التغيُّرات كانت مهمة.

في الوقت الذي وصلت به للبنك، كان مدير البنك الجديد، جيمس ولفينسون

James Wolfensohn، يمضي قدماً في محاولته لجعل البنك الدولي أكثر استجابة لاهتمامات الدول النامية. على الرغم من أن المدير الجديد لم يكن دائماً واضحاً والأسس الفكرية لم تكن دائماً ثابتة، والدعم داخل البنك بعيد عن العالمية، كان البنك قد بدأ بجدية بمعالجة الانتقادات الفكرية التي شُنت عليه. شملت الإصلاحات تغيُّرات في الفلسفة في ثلاثة مجالات هي التطوير والمساعدات بشكل عام ومساعدات البنك الدولي بشكل خاص والعلاقات بين البنك الدولي والدول النامية.

في إعادة تقييم منهجه، راجع البنك كيف ظهر التطور الناجح. بعض الدروس التي ظهرت من إعادة التقييم هذه كانت تلك الدروس التي أدركها البنك منذ وقت بعيد وهي أهمية العيش وفقاً لحدود الميزانية، وأهمية التعليم بما فيها تعليم الإناث، وأهمية استقرار الاقتصاديات الكبرى. لكن ظهرت بعض الأفكار الجديدة أيضاً. لم يأت النجاح فقط من تشجيع التعليم الأساسي، بل أيضاً من تأسيس أسس تكنولوجية قوية والتي تتضمن دعم التدريب المتقدم. إنه من الممكن دعم المساواة والنمو السريع في الوقت نفسه، في الحقيقة، ظهر العديد من سياسات المساواة لتساعد النمو. إن دعم التجارة والانفتاح مهم. إن فرص العمل التي أوجدها التوسع بالصادرات هي التي دفعت النمو لا فرص العمل التي تم فقدها جراء الاستيراد المتزايد. عندما تتخذ الحكومات إجراءات دعم الصادرات والمشاريع الجديدة، ينجح التحرير، وإلا عادة ما يفشل. لعبت الحكومة في شرق آسيا دوراً حيوياً في التطور الناجح بالمساعدة على إيجاد مؤسسات تدعم المدخرات والتوزيع الفعال للاستثمار. أكدت الدول الناجحة أيضاً على المنافسة وعلى إنشاء المشاريع أكثر من الخصخصة وإعادة هيكلة المشاريع الموجودة.

بوجه عام، سعت الدول الناجحة إلى مقاربة شاملة للتطور. قبل ثلاثين سنة مضت، عادة ما بدا خبراء الاقتصاد من اليسار واليمين متفقين أن التحسين في فعالية توزيع الموارد والزيادة في احتياطي رأس المال كانت في صميم التطور. لقد اختلفوا فقط ما إذا كان يجب الحصول على تلك التغيُّرات من خلال التخطيط الحكومي أو من خلال الأسواق المحررة. في النهاية، فشل الاتجاهان. لا يشمل التطور الموارد ورأس المال فقط، بل يشمل تحوّلاً في المجتمع. من الواضح، أن المنظمات المالية العالمية لا يمكنها تحمل مسؤولية هذا التحوّل، ولكن يمكنها أن تلعب دوراً مهماً فيه. وعلى الأقل، لا يجب أن تصبح هذه المنظمات عائقاً في وجه التحول الناجح.

المساعدة

لكن الطريقة التي عادة يتم من خلالها إعطاء المساعدة تفعل هذا بالضبط، أي تعيق التحول الفعّال. لقد رأينا في الفصل الثاني أن وضع الشروط، فرض العديد من الشروط، والبعض بصبغة سياسية، كشروط مسبقة لتقديم المساعدة لم تفلح، فهي لم تؤد إلى سياسات أفضل، ولا إلى نمو أسرع، ولا إلى نتائج أفضل. الدول التي تعتقد بأن الإصلاحات قد فرضت عليها لا تشعر حقاً بالاستثمار عندها ولا تشعر بالتزامها بإصلاحات كهذه. مع هذا فإن مشاركة هذه الدول ضرورية إذا كان للتغيُّر الاجتماعي أن يحصل. والأسوأ من هذا أن الشرطية أضعفت العملية الديمقراطية. في النهاية، هناك وميض إدراك، حتى من قبل صندوق النقد الدولي، بأن فرض الشروط كان مبالغ فيه، لأن فرض عشرات الشروط يجعل من الصعب للدول النامية التركيز على الأولويات. لكن في الوقت الذي كان فيه من الواضح أن هناك محاولة لتصفية تلك الشروط، فقد أخذت مناقشة الإصلاح في البنك الدولي شوطاً أبعد من هذا. جادل البعض بأنه من الأفضل استبدال الشرطية بالانتقائية، إعطاء المساعدة إلى دول ثبت صحة مسارها، يتيح لهذه الدول أن تختار لنفسها إستراتيجيات التطور الخاصة بها، واضعة بذلك نهاية للإدارة التي تهتم بكل التفصيلات، والتي كانت فاشلة فيما مضى من الوقت. الدليل هو أن المساعدات التي تعطى بشكل انتقائي يمكن أن يكون لها تأثير مهم على كل من دعم النمو وعلى تخفيض نسب الفقر.

شطب الديون

لا تطالب الدول النامية فقط أن تُعطى المساعدة بالطريقة التي تساعدها على التطور، بل تطالب أن يكون هناك المزيد من المساعدات أيضاً. إن المبالغ الصغيرة نسبياً يمكن أن تحدث اختلافاً هائلاً في دعم الصحة ومكافحة الأمية. إن مبالغ مساعدات التطور، المعدة للتضخم في الظروف العادية، كانت تتناقص حقيقة إما لتناقص نسبة التدفق من الدول المتقدمة أو لتناقص الناتج القومي للفرد في الدول النامية. من الضروري أن يكون هناك أساس لتقديم هذه المساعدة (والسلع ذات الفائدة العالمية الأخرى) (global public goods) بمستوى أكثر موثوقية، وبمنأى عن تقلبات السياسات المحلية في الولايات المتحدة أو غيرها. لقد تم تقديم الكثير من العروض. عندما تم تأسيس صندوق النقد الدولي، فقد أُعطي الحق في إنشاء حقوق

السحب الخاصة (SDR's)، وهو نوع من الأموال الدولية. بقيام الدول اليوم - وبحكمة - بوضع مليارات الدولارات سنوياً كاحتياطي لتحمي نفسها من تقلبات الأسواق الدولية، فإن بعض الدخل لا يُترجم إلى طلب إجمالي. دفع تباطأ الاقتصاد العالمي في عام 2001 - 2002 بهذه الأمور إلى الواجهة. إن إتاحة حقوق السحب الخاصة لتمويل السلع ذات الفائدة العالمية، بما في ذلك تمويل مساعدات التطور، يمكن أن يساعد في المحافظة على قوة الاقتصاد العالمي في الوقت نفسه الذي نساعد فيه الدول الأشد فقراً في العالم. عرض آخر استلزم استخدام الإيرادات revenues من مصادر الاقتصاد العالمي، كالمعادن في قاع البحار وحقوق الصيد في المحيطات، ليساعد في تمويل مساعدات التطور.

تركز الانتباه مؤخراً على شطب الديون، ولسبب وجيه. بدون شطب الديون، فإن العديد من الدول النامية لا تستطيع النمو. إن نسبة ضخمة من صادرات تلك الدول تذهب لتسديد قروض الدول المتقدمة. حشدت حركة احتفالية عام الـ2000 The Jubilee 2000 movement دعماً دولياً ضخماً لشطب الديون. ضمنت الحركة عودة الكنائس من خلال العالم المتقدم. بدا الأمر، بالنسبة لهم، ملحاً، وانعكاساً للمبادئ الأساسية للعدالة الاقتصادية.

كانت قضية المسؤولية الأخلاقية للدائنين ظاهرة بشكل خاص في حالة قروض الحرب الباردة. عندما قام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بتقديم القروض إلى موبوتو Mobutu رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية السيئ السمعة، كانوا يعلمون (أو كان يجب أن يعلموا) أن معظم الأموال لن تذهب لمساعدة فقراء البلاد، بل ستستخدم لإثراء موبوتو. لقد كانت أموال قدِّمت لتضمن قيام هذا القائد الفاسد بالمحافظة على بلاده في حظيرة الغرب. لم يبد الأمر عادلاً للبعض بأنه يتوجّب على دافعي الضرائب في بلاد تحكمها حكومات فاسدة تسديد قروض قُدمت للقادة الذين لا يمثلونهم.

كانت حركة احتفالية عام الـ2000 ناجحة في الحصول على قدر كبير من الالتزامات بشطب الديون. علماً أنه قبل عام 2000 كان هناك برنامجاً لشطب الديون للدول الأكثر مديونية، لكن قلة قليلة من الدول التي انطبقت عليها المعايير التي كان قد وضعها صندوق النقد لتلك الغاية. بنهاية عام 2000، ونتيجة للضغوط الدولية، عبّرت أربع وعشرون دولة تلك العتبة.

لكن برنامج شطب الديون يجب أن يمضي قدماً، لأنه في وضعه الحالي ينطبق فقط على الدول الأشد فقراً. دولاً مثل أندونيسيا، التي دمرتها أزمة شرق آسيا وفشل سياسات صندوق النقد الدولي هناك، لا تزال معافاة إلى حد ما لتخرج من المستنقع.

إصلاح منظمة التجارة العالمية وموازنة أجندة التجارة

بدأت الاحتجاجات المناهضة للعولمة عند اجتماعات منظمة التجارة العالمية في سياتل، واشنطن، لأنها كانت الرمز الأكثر وضوحاً لعدم المساواة والنفاق من جانب الدول الصناعية المتقدمة. في الوقت الذي كانت فيه هذه الدول تقدم العظات وتفرض فتح أسواق الدول النامية أمام منتجاتها الصناعية، كانت تحافظ على إبقاء أسواقها مغلقة أمام منتجات الدول النامية، كالأقمشة والزراعة. في الوقت الذي كانت فيه تقدم العظات أنه لا يجب على الدول النامية إضعاف صناعاتها، استمرت هي بتقديم المليارات من المنح للمزارعين لديها، مما يجعل المنافسة مستحيلة أمام الدول النامية. في الوقت الذي كانت تقدم فيه العظات حول فضائل الأسواق التنافسية، كانت الولايات المتحدة سريعةً في الدفع باتجاه إنشاء اتحادات عالمية للفولاذ والألمنيوم عندما بدا أن صناعاتها المحلية مهددة بالصناعات المستوردة. دفعت الولايات المتحدة باتجاه تحرير الخدمات المالية، ولكنها قاومت تحرير قطاع الخدمات الذي كان يتميّز بالقوة وبالإنشاء وبالخدمات البحرية في الدول النامية. كما لاحظنا، لقد كانت أجندة التجارة جائرة ليس فقط لأن الدول الأفقر لم تتلقَّ حصة عادلة من المنافع، بل لأنها جعلت الأوضاع في المناطق الأشد فقراً في العالم، دول جنوب الصحراء الإفريقية، أشد سوءاً نتيجة للجولة الأخيرة من مفاوضات التجارة.

إن الإدراك المتزايد لهذه التفاوتات والذي ترافق مع تصميم بعض الدول النامية، قاد إلى جولة مفاوضات التجارة في الدوحة الخاصة بـ"التطور" (في شهر نوفمبر 2001)، التي وضعت على أجندتها إعادة معالجة بعض هذه التفاوتات. لكن كانت هذه بداية طريق طويل، وافقت الولايات المتحدة والدول الصناعية المتقدمة الأخرى فقط على المناقشات، بدت الموافقة فقط على مناقشة إعادة معالجة بعض هذه التفاوتات كتنازل عن حق ممنوح!

كانت إحدى القضايا التي حظيت باهتمام خاص في اجتماع الدوحة هي حقوق الملكية الفكرية. هذه الحقوق مهمة، إن أريد للمبدعين امتلاك دوافع

للإبداع، على الرغم من أن الكثير من الأبحاث الأكثر أهمية، كأبحاث العلوم الأساسية والرياضيات غير قابلة للحقوق الحصرية. لا أحد ينكر أهمية الحقوق الحصرية. لكن هذه الحقوق يجب أن توازن بين حقوق ومصالح المنتجين مع حقوق ومصالح المستخدمين، ليس فقط المستخدمين في الدول النامية، بل الباحثون في الدول المتقدمة. في المراحل النهائية من مفاوضات الأرغواي، كان لدى أكاديمية العلوم والتكنولوجية ومجلس المستشارين الاقتصاديين قلقهم من أننا لم ننجز الموازنة الصحيحة، لقد وضعت الاتفاقية مصالح المنتجين قبل مصالح المستخدمين. لقد انتابنا القلق من أن القيام بهذا قد يعيق حقيقة معدل التطور والإبداع، بعد كل هذا، تبيَّن أن المعرفة هي المشاركة الأكثر أهمية وأن حقوق الملكية الفكرية الأقوى يمكن أن ترفع من سعر هذه المشاركة. لقد كنا مهتمين أيضاً بتبعات نكران إتاحة الأدوية المنقذة للحياة للطبقة الفقيرة. استرعت هذه القضية لاحقاً انتباهاً دولياً في إطار تقديم الأدوية المضادة للإيدز في جنوب إفريقيا. الغضب الدولي أجبر شركات المخدرات على التوقف، ويبدو أن التقدم بهذا الاتجاه سيجعل التبعات العكسية تنحصر. لكن هذا لا يساوي شيئاً، لأنه في البداية حتى الإدارة الأمريكية الديمقراطية دعمت شركات الأدوية المسكنة. الشيء الذي لم نكن منتبهين له بشكل كامل كان خطراً آخر، هو ما اصطُلح على تسميته بالقرصنة البيولوجية **bio-piracy**، أي الشركات الدولية ذات الحقوق الحصرية للأدوية التقليدية أو الطعام، لم يكن هدف تلك الشركات فقط جمع الأموال من "المصادر" والمعرفة التي بالحق هي ملك للدول النامية، ولكن القيام هذا، سيضع نهاية للشركات المحلية التي كانت تقدم تلك المنتجات من وقت طويل. إنه من غير الواضح ما إذا كانت هذه الحقوق الحصرية ستبقى قوية في المحكمة إذا تم رفع القضية إلى القضاء، فإنه من الواضح بأن الدول الأقل تقدماً قد لا تمتلك الأسس المالية والقانونية المطلوبة لتحدي هذه الحقوق الحصرية. لقد أصبحت هذه القضية مصدراً للاهتمام العاطفي والاقتصادي المحتمل في جميع أنحاء الدول النامية. لقد كنت مؤخراً في قرية أندين في الإكوادور، حيث احتج المحافظ المحلي ضد الكيفية التي قادت بها العولمة إلى هذه القرصنة البيولوجية.

سيتطلّب إصلاح منظمة التجارة العالمية تفكيراً أعمق بخصوص أجندة تجارة أكثر توازناً، في التعامل مع مصالح الدول النامية وفي التعامل مع الاهتمامات التي تتعدى حدود التجارة، مثل قضية البيئة.

لكن إعادة معالجة التفاوتات الراهنة لا تتطلب أن ينتظر العالم حتى نهاية الجولة الجديدة من مفاوضات التجارة. العدالة الاقتصادية العالمية تتطلّب من الدول المتقدمة اتخاذ إجراءات لفتح أسواقها للتجارة الخارجية والعلاقات المتساوية مع الدول النامية بدون اللجوء إلى إجراء الصفقات أو محاولات الحصول على امتيازات خاصة مقابل القيام بهذا. لقد سبق للاتحاد الأوروبي أن أخذ خطوات بهذا الاتجاه، بمبادرته "كل شيء إلا السلاح" لتسمح بالاستيراد الحر لكل السلع، باستثناء الأسلحة، من الدول الأشد فقراً إلى أوروبا. لم تعالج هذه المبادرة كل شكاوى الدول النامية، لأن هذه الدول لن تكون قادرة على المنافسة مقابل القطاع الزراعي الذي يعطى الكثير من المنح. لكنها خطوة كبيرة في الاتجاه الصحيح. التحدي الآن هو جعل الولايات المتحدة واليابان تشارك في هذا. خطوة كهذه ستكون ذات فوائد هائلة للدول النامية، وستعود بالفائدة أيضاً على الدول المتقدمة، حيث بإمكان المستهلكين أن يحصلوا على السلع بأسعار منخفضة.

باتجاه عولمة بوجه أكثر إنسانية

إن الإصلاحات التي بيّنتها ستساعد على جعل العولمة أكثر عدلاً، وأكثر فعالية في رفع مستوى المعيشة خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة. هذه ليست مجرد قضية تغيير الهياكل المؤسساتية. يجب تغيير مبادئ العولمة نفسها. يرى وزراء المالية ووزراء التجارة العولمة كظاهرة اقتصادية، لكنها كانت أبعد من هذا بكثير بالنسبة للكثيرين من دول العالم النامي.

إن أحد أسباب تعرض العولمة للهجوم هي لأنها تضعف القيم التقليدية. إن هذا الصراع حقيقي، وهو إلى حد ما صراع محتوم. إن النمو الاقتصادي، بما فيه النمو الذي أحدثته العولمة، سيحدّث المناطق الزراعية، ويلغي المجتمعات الزراعية التقليدية. لسوء الحظ، حتى الآن، يظهر أولئك المسؤولون عن إدارة العولمة، بينما كانوا يمتدحون الفوائد الإيجابية، تقييماً غير كافٍ لهذا الجانب المعاكس وهو تهديد الهوية الثقافية والقيمية. والمفاجئ هو، الانتباه إلى هذه القضايا داخل الدول المتقدمة نفسها. لقد دافعت أوروبا عن سياساتها الزراعية ليس فقط على ضوء هذه المصالح الخاصة، ولكن بالمحافظة على التقاليد الزراعية. يشتكي الناس في البلدات الصغيرة في كل مكان بأن كبار تجار التجزئة المحليين ومراكز التسوق قضت على أعمالهم التجارية الصغيرة وعلى تجمعاتهم.

إن سرعة التكامل العالمي لها أهميتها. إن العملية المتدرجة أكثر تعني أنه يمكن للمؤسسات التقليدية، وللمعايير أن تتكيف وأن تستجيب لمتغيرات الجديدة، من أن تسحق.

ما تفعله العولمة للديمقراطية هو جانب مساو في الأهمية. إن العولمة، كما أوصي بها، عادة ما تبدو كبديل للديكتاتوريات القديمة للنخب الوطنية بديكتاتوريات جديدة للتمويل العالمي. يتم إبلاغ الدول أنه إذا لم تقم باتّباع شروطٍ معينةٍ، فإن الأسواق المالية أو صندوق النقد الدولي سوف يرفض إقراضهم الأموال. تُجبر تلك الدول بشكل أساسي على التخلي عن جزء من سيادتها، لتترك الأسواق المالية المتقلبة، بما فيهم المضاربون الذين ينحصر اهتمامهم بالنمو القصير الأمد للدولة بعيداً عن النمو الطويل الأمد وتحسين مستوى المعيشة، مهمة "ضبط" تلك الدول، وفرض ما يجب، وما لا يجب على تلك الدول فعله.

لكن للدول خياراتها، وبين تلك الخيارات هو المدى الذي ترغب فيه تلك الدول بأن تكون مرهونة إلى الأسواق المالية العالمية. إن الدول التي تجنبت القيود التي فرضها صندوق النقد الدولي، كدول شرق آسيا، شهدت نمواً أسرع ومساواة وتخفيضاً لمعدلات الفقر أكثر من تلك الدول التي رضخت لمتطلبات الصندوق. لأن انتهاج سياسات بديلة يؤثر بشكل مختلف على مجموعات مختلفة، إن انتقاء الخيارات هو دور العملية السياسية، لا دور البيروقراطية العالمية. حتى وإن تأثر النمو تأثراً عكسياً، فهذه تكلفة قد تكون العديد من الدول النامية مستعدة لدفعها للوصول إلى مجتمع أكثر ديمقراطية وأكثر عدلاً، تماماً كم تقول العديد من المجتمعات الآن: إنه من الأجدر التضحية ببعض النمو لأجل بيئة أفضل. طالما أنه يتم عرض العولمة بالطريقة التي تمت، فهذا يمثل هضماً لحقوقها. لا عجب إذاً أن يتم مناهضتها، خاصة من قبل أولئك الذين يتم هضم حقوقهم.

يتم اليوم تحدي العولمة في جميع أنحاء العالم. هناك استياء من العولمة، وهو محق. يمكن للعولمة أن تكون قوة للخير، لقد غيَّرت عولمة الأفكار المتعلقة بالديمقراطية والأفكار المتعلقة بالمجتمع المدني الطريقة التي يفكِّر بها الناس، في الوقت الذي قادت فيه الحركات السياسية العالمية إلى شطب الديون، وإلى اتفاقية المناجم. لقد ساعدت العولمة مئات الملايين من الناس بالحصول على مستويات معيشة أعلى، أكثر مما تخيلوه أو مما تخيله معظم خبراء الاقتصاد، قبل فترة قصيرة. لقد

أفادت عولمة الاقتصاد الدول التي استفادت منها بالبحث عن أسواق جديدة لصادراتها وبالترحيب بالاستثمارات الأجنبية. حتى الدول التي استفادت أكثر كانت تلك التي تحمّلت قدرها، وأدركت الدور الذي يمكن أن تلعبه الحكومة في التطور أكثر من الاعتماد على فكرة الأسواق ذاتية التنظيم التي تعالج مشاكلها.

لكن بالنسبة لملايين الناس لم تكن العولمة فاعلة. أصبح وضع العديد أسوأ مما كان بالفعل، لأنهم رأوا أعمالهم تتدمّر وأصبحت حياتهم مهددة. لقد شعروا بالضعف المتزايد أمام قوة خارجة عن سيطرتهم. لقد رأوا ديمقراطياتهم وحضاراتهم تتلاشى.

إذا استمر تطبيق العولمة بالطريقة التي جرى تطبيقها في الماضي، إذا استمر فشلنا بالتعلم من أخطائنا، فإن العولمة لن تفشل فقط في تعزيز التطور، بل ستستمر بإحداث الفقر وعدم الاستقرار. بدون إصلاح، فإن ردة الفعل المناهضة التي كانت قد بدأت ستتصاعد والاستياء من العولمة سيتزايد.

هذا سيكون مأساوياً لنا كلنا، وخاصة للمليارات الذين كان يمكن لهم أن يستفيدوا. في الوقت الذي استعد فيه أولئك الذين في الدول النامية ليخسروا اقتصادياً، سيكون هناك تشعبات سياسية، والتي سوف تؤثر على الدول المتقدمة أيضاً.

إذا تم تناول الإصلاحات التي تم توضيحها في الفصل الأخير بجدية، عندها يكون هناك أمل بعملية أكثر إنسانية من العولمة يمكنها أن تكون قوة جبارة للخير، مع الأغلبية الساحقة من أولئك الذين يعيشون في الدول النامية الذين يستفيدون منها ويرحبون بها. إذا تم إنجاز هذا، يكون الاستياء من العولمة قد خدمنا بشكل جيد.

يذكّرني الوضع الراهن بالعالم قبل سبعين سنة. عندما غرق العالم بالانهيار الاقتصادي العظيم، قال مؤيدو الأسواق الحرة: "لا داعيَ للقلق، فالأسواق ذاتية التنظيم، وبالوقت المحدد سيُستأنف الازدهار الاقتصادي". بغض النظر عن بؤس أولئك الذين تدمّرت حياتهم بانتظار ما يسمى احتمال. أوضح كينز أن الأسواق لم تكن ذاتية التصحيح، أو على الأقل لم تكن في الإطار الزمني الصحيح. (عندما قال عبارته المشهورة: "على المدى الطويل، سنموت كلنا"). يمكن للبطالة أن تستمر لسنوات، والتدخل الحكومي كان مطلوب. عوقب كينز واتُّهم بأنه شيوعي وناقد لسياسة السوق. مع هذا، وبمعنى ما، فقد كان كينز متحفظاً جداً. لقد

كان لديه مبدأ أساسي في سياسة السوق، وهو لو استطاعت الحكومة فقط إصلاح هذا الخطأ، لكان باستطاعة الاقتصاد أن يعمل بالكفاءة العقلانية. لم يكن يريد استبدال نظام السوق بنظام البيع بالجملة، لكنه كان يعلم أنه ما لم تتم معالجة هذه المشاكل الأساسية، سيكون هناك ضغوطات شعبية هائلة. ونجح علاج كينز، منذ الحرب العالمية الثانية، انتهجت دول مثل الولايات المتحدة وصفات كينز، حيث كان هناك تراجعات اقتصادية مؤقتة، وكان هناك توسعات اقتصادية أطول مما كانت عليه في الماضي.

إن نظام الرأسمالية اليوم على مفترق طرق تماماً كما كان خلال الانهيار الاقتصادي العظيم. في حقبة الثلاثينيات، أنقذ كينز الرأسمالية، الذي فكر في سياسات لإيجاد فرص العمل وإنقاذ أولئك الذين يعانون من انهيار الاقتصاد العالمي. الآن ملايين من الناس حول العالم ينتظرون ليروا ما إذا كان يمكن للعولمة أن تُصلح بحيث يمكن تشارك فوائدها على نطاق أوسع.

لحسن الحظ، هناك إدراك متزايد لهذه المشاكل وإرادة سياسية متزايدة للقيام بشيء ما. إن كل شخص تقريباً مشترك بالتطور، حتى أولئك في اتفاق تأسيس واشنطن، وافقوا الآن أن التحرير السريع لأسواق المال بدون أن يترافق ذلك مع تشريعات قانونية يمكن أن يكون خطيراً. لقد وافقوا أيضاً على أن الصرامة المفرطة في السياسة النقدية في أزمة آسيا عام 1997 كانت خطأً. عندما أصاب التراجع الاقتصادي بوليفيا في عام 2001 الذي سببه التراجع الاقتصادي العالمي، كانت هناك بعض المؤشرات بأن البلاد لن تُجبر على انتهاج المسار التقليدي في التقشف، وأن عليها الحد من الصرف الحكومي. بدلاً عن هذا، كما حدث في يناير عام 2002، يبدو أنه سيُسمح لبوليفيا بتحفيز اقتصادها، ومساعدته على تجاوز التراجع باستخدام الإيرادات التي على وشك أن تتلقاها من احتياط الغاز الطبيعي المكتشف حديثاً ليعينها حتى يبدأ الاقتصاد بالنمو من جديد. بعد كارثة الأرجنتين، أدرك صندوق النقد الدولي الخلل في إستراتيجية الإنقاذ المالي الخارجي وبدأ مناقشة استخدام حالات الجمود وإعادة التنظيم من خلال الإفلاس، وأنواع البدائل التي كنت أنا وآخرون نوصي بها منذ سنوات. إن شطب الديون الذي نتج عن عمل حركة احتفالية 2000 والحقوق الحصرية للبدء بجولة تطور جديدة من مفاوضات التجارة في الدوحة أظهرت انتصارين جديدين إضافيين.

بالرغم من هذه المكتسبات، لا يزال هناك لإنجازه لرأب الهوة بين الخطاب والحقيقة. لقد اتفقت الدول النامية في الدوحة فقط على بدء مناقشة أكثر موضوعية، حيث سيتم إعادة معالجة التفاوتات التي كانت موجودة في الماضي. الإفلاس وحالات الجمود هي الآن على الأجندة، ولكن ليس هناك ضمانات أنه سيكون هناك توازن مناسب بين مصالح الدائنين ومصالح المدينين. هناك مشاركة كبيرة من قبل أولئك في الدول النامية في المناقشات المتعلقة بالإستراتيجية الاقتصادية، لكن هناك أمل بسيط في إحداث تغيُّر في السياسات التي تعكس مشاركة أكبر. من الضروري أن يكون هناك تغيُّرات في المؤسسات وفي المبادئ. يجب استبدال إيديولوجية السوق بالتحليلات المستندة إلى علم الاقتصاد، برؤية أكثر توازناً لدور الحكومة النابع من فهم فشل كل من السوق والحكومة. يجب أن يكون هناك المزيد من الإحساس حيال دور المستشارين من الخارج، كي يدعموا صياغة القرار الديمقراطي، وذلك بتوضيح تبعات السياسات المختلفة، بما فيها التأثيرات على المجموعات المختلفة، وخاصة على الطبقة الفقيرة، أكثر من سحقها عن طريق الدفع بسياسات معينة على الدول الكارهة لتلك السياسات.

إنه من الواضح أنه يجب أن يكون هناك إستراتيجية متشعبة للإصلاح. يجب أن تعنى واحدة من هذه التشعبات بإصلاح الترتيبات الاقتصادية الدولية. لكن مثل هذه الإصلاحات ستأتي بعد وقت طويل. وهكذا، يجب أن يوجّه التشعب الثاني إلى تشجيع الإصلاحات التي يمكن لكل دولة القيام بها بنفسها. إن للدول المتقدمة مسؤولية خاصة في إلغاء حواجز التجارة، على سبيل المثال، ليمارسوا ما يعظون به. لكن في الوقت الذي قد تكون فيه مسؤولية الدول المتقدمة عظيمة، فإن دوافعها ضعيفة، لأن المصارف المركزية في أعالي البحار وشركات الاستثمار الخطر تخدم المصالح في الدول المتقدمة، ويمكن للدول المتقدمة أن تقاوم وبشكل جيد عدم الاستقرار الذي قد يحدث نتيجة فشل الإصلاح في الدول النامية. في حقيقة الأمر، لقد استفادت الولايات المتحدة بطرق عديدة من أزمة شرق آسيا.

إذاً، يجب على الدول النامية تحمّل مسؤولية أن تكون نفسها. تستطيع هذه الدول إدارة ميزانياتها بحيث تستطيع العيش وفق إمكانياتها، على الرغم من أنها قد تكون ضئيلة، وإلغاء الحدود الحامية التي قد ينتج عنها فوائد ضخمة للبعض، وإجبار المستهلكين على دفع أسعار أعلى. يمكن لهذه الدول وضع تشريعات قانونية

قوية لتحمي نفسها من المضاربين من الخارج أو السلوك السيئ من الداخل. والشيء الأكثر أهمية هو أن الدول النامية بحاجة إلى حكومات فاعلة ونظام قضائي مستقل وإلى مسؤولية ديمقراطية وإلى الانفتاح والشفافية وإلى التخلص من الفساد الذي خنق فعالية القطاع العام ونمو القطاع الخاص.

ما يجب أن تطلبه هذه الدول من المجتمع الدولي هو فقط القبول باحتياجاتها وحقها في اتخاذ خياراتها الخاصة بالطرق التي تعكس محاكمتها السياسية حيال من يجب أن يتحمل أية مخاطر، على سبيل المثال. يجب أن يتم تشجيع تلك الدول على أن تقرَّ قوانين الإفلاس والبُنى التشريعية المناسبة لأوضاعها، لا أن تقبل النماذج المصممة من قِبَل الدول الأكثر تقدّماً.

المطلوب هو سياسات نمو أكثر استقراراً وأكثر عدلاً وأكثر ديمقراطية. هذا هو محفز التطور. التطور لا يتعلق بمساعدة البعض من الناس ليصبحوا أثرياء أو بإيجاد حفنة من الصناعات الوقائية عديمة الفائدة التي يستفيد منها نخبة البلاد، وهو ليس بجلب الملابس من ماركات البرادا والبينيتون والرالف لورين أو لويس فوتون للأثرياء في المدن وترك الفقراء في الأرياف لبؤسهم. أن تكون قادراً على شراء حقائب ماركة جوسي من متاجر موسكو لا يعني أن البلاد أصبحت ضمن اقتصاد السوق. التطور يتعلق بتغيير المجتمعات وتحسين المستوى المعيشي للفقراء وإتاحة فرص النجاح أمام الجميع والوصول إلى الضمان الصحي والتعليم.

لن يحدث هذا النوع من التطور إذا قام مجموعة من الناس بإملاء السياسات التي على البلاد انتهاجها. التأكد من أن تُجرى مناقشات ديمقراطية يعني ضمان مشاركة فاعلة لشريحة واسعة من خبراء الاقتصاد والموظفين والخبراء من الدول النامية في المناقشات. هذا أيضاً يعني أنه يجب أن تكون هناك مشاركة واسعة، التي تتجاوز الخبراء والسياسيين. يجب على الدول النامية تحمل مسؤولية مستقبلها. لكننا في الغرب لا يمكننا التهرب من مسؤولياتنا.

إنه ليس من السهل تغيير الكيفية التي تنجز بها الأمور. إن البيروقراطيات، مثل الناس، قد تعتاد على بعض العادات السيئة وتبنّي التغيير قد يكون مؤلماً. لكنه يجب على المنظمات الدولية الالتزام بالتغيرات التي قد تكون مؤلمة والتي ستمكّنهم من لعب الدور الذي يجب أن يقوموا به لجعل العولمة تعمل، لا مجرد العمل لمصلحة الدول الصناعية، بل للطبقة الفقيرة وللأمم النامية.

يجب على الدول المتقدمة القيام بدورها في إصلاح المنظمات الدولية التي تقود العولمة. لقد أنشأنا تلك المنظمات، ويجب أن نعمل على إصلاحها. إذا كان علينا معالجة المصالح الشرعية لأولئك الذين عبَّروا عن استيائهم من العولمة، وإذا كان علينا أن نجعل العولمة تعمل لصالح ملايين الناس التي لم تعمل لصالحهم من قبل، وإذا كان علينا أن نجعل العولمة بالوجه الإنساني تنجح، فيجب أن ترتفع أصواتنا. لا نستطيع، ولا يجب أن نقف مكتوفي الأيدي.